ظاهرة الفقر ...المفهوم ومحولات القياس وسياسات المعالجة

العراق انموذجا

م.د. احمد حمدي الحسيني

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي /دائرة البعثات والعلاقات الثقافية

The phenomenon of poverty ... the concept, measurement converters, and treatment policies

Iraq as a model

Dr. Ahmed Hamdi Al-Husseini

Ministry of Higher Education and Scientific Research / Department of Scholarships and Cultural Relations

Abstract

The phenomenon of poverty is one of the most important dilemmas faced by societies, governments and social theories since ancient times. The end of the twentieth century witnessed a re-attention to the economic and social issues raised by the phenomenon of poverty with its widening and increasing its depth, especially in developing countries, including Iraq. This has resulted in the growing interest of societies and governments. International institutions dealing with poverty issues have theoretical and practical efforts in the field of defining poverty, determining its nature and the standards by which it is measured, and studying its most important dimensions and determinants, in order to develop appropriate strategies and policies aimed at eliminating this phenomenon or at least mitigating its severity.

الملخص

تعد ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات والنظريات الاجتماعية منذ أقدم العصور، وقد شهدت نهاية القرن العشرين إعادة الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تثيرها ظاهرة الفقر باتساع مساحته وزيادة عمقه خاصة في الدول النامية ومنها العراق، وقد ترتب على هذا الاهتمام المتزايد للمجتمعات والحكومات والمؤسسات الدولية بقضايا الفقر مثابرات نظرية وتطبيقية في مجال تعريف الفقر وتحديد طبيعته والمقاييس التي يقاس بها، ودراسة أهم أبعاده ومحدداته وذلك من أجل وضع ستراتيجيات وسياسات ملائمة لاستهداف القضاء على هذه الظاهرة أو على الأقل التخفيف من حدتها.

- مشكلة البحث:

أن مواجهة الفقر والتخفيف منه يمر عبر مراحل متعددة تبدأ بقياس الفقر وإشكاليات القياس متضمنة تعريف الفقر ومن هم الفقراء، وقد أثارت مسألة تحديد رؤية واضحة لمفهوم الفقر مناقشات عديدة ووجهات نظر متباينة بين اقتصاديي التنمية وعلماء الاجتماع والنفس، كون الفقر تعد ظاهرة تكتنفها العديد من التعقيدات وذات أبعاد متعددة، اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية وتاريخية، وهو الأمر الذي صعب من تحديد تعريف موحد وشامل للفقر ومن ثم اختلاف مؤشرات قياسه.

- فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها (تعتبر مشكلة الفقر في العراق من أهم التحديات التي تواجه المجتمع والاقتصاد العراقي والتي قادت إلى آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة ولم تتخذ الإجراءات التنموية السريعة التي تسهم في التخفيف من حدة الظاهرة).

- أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كونه يتناول ظاهرة مستعصية يعاني منها الاقتصاد العراقي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فأن للبحث أهمية علمية وأهمية عملية فأما الأهمية العلمية فتتمثل في الإضافات التي سيضيفها البحث إلى تعريفات الفقر وأما الإضافات العملية فتتمثل في وضع مقاييس يسهل استخدامها عند وضع برامج وستراتيجيات مكافحة والتخفيف من ظاهرة الفقر.

- هدف البحث:

يهدف البحث إلى إعطاء مفهوم متكامل وبشكل موضوعي لظاهرة الفقر في العراق ومن ثم توضيح المفاهيم النظرية للفقر من جهة، واستقصاء وضع الفقر والفقراء في العراق من جهة أخرى وذلك من خلال تكوين مقاربات لظاهرة الفقر قبل (٢٠٠٣) وبعد (٢٠٠٣) من أجل الوصول إلى أفضل السياسات الاقتصادية للحد من ظاهرة الفقر.

- منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي المقترن بتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بظاهرة الفقر والفقراء في العراق، مستقين ذلك من البيانات التي تنشرها وزارة التخطيط من خلال الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وما تنشره المنظمات الدولية والعربية ذات العلاقة، وما تتضمنه المصادر والمراجع العربية والأجنبية.

وقد جاء هذا البحث بثلاثة مباحث تضمن المبحث الأول إعطاء مفهوم وتعريف شامل علمي للفقر، أما المبحث الثاني فقد تطرق إلى تصنيفات الفقر ومؤشرات قياسه، وصولاً إلى المبحث الثالث والذي عالج واقع الفقر في العراق قبل ٢٠٠٣ وبعد ٢٠٠٣ وصولاً إلى الاستنتاجات والتوصيات والتي شكلت الإطار العام لسياسات معالجة والتخفيف من ظاهرة الفقر في العراق.

- حدود البحث:

١- الحدود العلمية: أقتصر البحث على دراسة ظاهرة الفقر والأسباب الكامنة وراء تفشي هذه الظاهرة في المجتمع العراقي وما ترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية وثقافية وأمنية.

٢- الحدود المكانية: الفقر في العراق.

١- المبحث الأول: مفهوم الفقر ومؤشراته poverty concept and indicators

التعريفات التي وضعت للفقر تغني برعبها عند رؤية الفقير وعن السؤال عن حاله، كما تغني عن السؤال عن أي صنف من الفقراء هو.

وللفقر تعريفات كثيرة بعضها لغوي يصلح أن يكون انموذجاً يدل على وجود الفقر ويوحي بأوضاع الفقير المزرية، وبعضها الآخر اصطلاحي والغاية الأساسية منها الفصل الدقيق بين الفقر والغنى، وفي هذا السياق سيتم التطرق إلى أربع تعاريف أو مفاهيم أساسية للفقر وكما يأتي:

١. ١: تعريف الفقر في اللغة:

الفقر معناه الحاجة، وهو ضد الغنى[١] وسمي بذلك للتعبير عن انقطاع الحيل وعدم قدرة الشخص الفقير على تأمين الحد الأدنى من مستوى المعيشة، فالفقير (هو الذي نزعت فقرة من ظهره فانقطع صلبه من شدة الفقر)[٢]، ولا يوجد تعريف أدق من هذا التعريف لأنه مجموع الفقرات هي التي تجعل الإنسان مستوياً على الأرض واقفاً يتحرك في كل الاتجاهات، وبفقده لأحدى الفقرات يصير كومة من اللحم بعضها فوق بعض لا تقوى على الحركة.

ولا توجد كلمة تعبر عن حال هذه الفئة أصدق وأدق من كلمة (فقير)، فالمعروف أن فقرات الإنسان اثنتان وثلاثون فقرة، وأن من فقد فقرة يمكنه الحركة ولكن بصعوبة، وأن من فقد اثنتين قد يمكنه الحركة ولكن بصعوبة أكبر.... وهكذا إلى أن يفقد حداً معيناً لا يستطيع عنده الحركة إطلاقاً فيستسلم للموت، وهذا هو حال الفقراء فهم ليسوا فئة واحدة، فهناك الفقر الخفيف وهناك الفقر الشديد وهناك الفقر الأشد، وبين كل مرتبة ومرتبة توجد مراتب كثيرة لأناس يشتركون في كونهم بشراً ويختلفون من جهة مستوى تغذيتهم.

هذا هو التعريف اللغوي بكل دلالاته ومكنوناته، وهو لا يصلح لتحديد فئة الفقراء من أجل إجراء سياسة التخفيف من الفقر، أو علاج وضع هذه الفئة، لذلك لابد من تعريف إجرائي أو اصطلاحي كي يكون نبراساً لأصحاب السياسات ومن ثم يستطيعون من خلاله رسم السياسات والستراتيجيات اللازمة للتخفيف من شدة هذه الظاهرة أو القضاء عليها حسب الفلسفة السياسية لكل نظام.

١. ٢: التعريف الاصطلاحي للفقر:

ويقصد بالتعريف الاصطلاحي أو كما يحلو للبعض تسميته بالإجرائي، هو المفهوم الذي اصطلح أو اتفق عليه مفكرون يتبنون فلسفة معينة وفي هذا السياق يمكن رصد مجموعة تعاريف للفقر ضمن الإطار الاصطلاحي أو الإجرائي.

١. ٢. ١: تعريف (Rowntree) للفقر[٣]:

عرف (Rowntree) في نهاية القرن التاسع عشر الفقر بأنه (كمية المبالغ النقدية المقبولة اجتماعياً للحصول على الحد الأدنى الضروري للحياة من أجل البقاء واستمرار الكفاءة البدنية).

١. ٢. ٢: التعريف الموضوعي للفقر:

---

(١) المزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

– ابن منظور، لسان العرب، المجلد التاسع، دار الحديث، ٢٠٠٣، ص١٠٤.

(٢) ابن منظور، المصدر نفسه، ص١٤٠.

(٣) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

– سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة للوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيت النهضة، ٢٠٠٨، ص٣٩.

يشير التعريف الموضوع للفقر إلى مستوى الدخل أو مستوى الانفاق إذ يعرف الفقر من الناحية الموضوعية بأنه (ذلك المستوى المحدد من الدخل أو الانفاق اللازم للوصول إلى الحد الأدنى من الأساسيات اللازمة للعيش)[١].

ومن وجهة نظر الكثير من المهتمين بدراسات الفقر يبقى المفهوم الموضوعي لتعريف الفقر هو المعتمد في دراسة وتعريف ظاهرة الفقر، إذ يركز هذا الاتجاه على دراسة الفقر اعتماداً على علامات أو مؤشرات ظاهرة وواضحة ومتفق عليها.

١. ٣: مؤشرات ظاهرة الفقر "Poverty Indicators":

حدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية مؤشرات ظاهرة الفقر بثلاثة مؤشرات[٢]:

١. ٣. ١: مؤشر الدخل "Income Indicator":

من منظور الدخل يعتبر الشخص فقيراً فقط، إذا كان مستوى دخله يقل عن الخط المقرر للفقر، ويعرف هذا الخط بأنه "كمية الدخل اللازمة والتي بدونها لا يمكن للفرد الحصول على كمية الغذاء التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لبقائه حياً، ولا يشمل هذا الخط الكساء والنقل والمأوى، والعلاج، بل الغذاء فقط، وهو ما يعرف في أدبيات دراسة ظاهرة الفقر بالفقر المدقع"[٣].

١. ٣. ٢: مؤشر الحاجات الأساسية:

من منظور الحاجات الأساسية يعتبر الشخص فقيراً إذا كان محروماً من وسائل الإشباع المادية اللازمة للوفاء بالقدر الأساسي المقبول من الحاجات الإنسانية مثل الغذاء، والكساء، التعليم، العلاج.... الخ، وغيرها من الحاجات الأساسية التي تعين على الشخص أن يحصل عليها وإلا قيل عنه فقير.

ويتصف هذا النوع من الفقر بأنه يشعر الإنسان بالحاجة الضرورية ولكنه لا يهدد حياته، عكس الفقر المدقع والذي يهدد الإنسان ولذلك فأن الأمم المتحدة وضعت من بين أهدافها الثمانية للألفية الثالثة والتي اتفقت الدول على تحقيقها هي تخفيض نسبة الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥,

١. ٣. ٣: مؤشر القدرة:

من منظور القدرة يمثل الفقر عدم وجود بعض القدرات الأساسية التي تساعد الفرد على الخروج من دائرة الفقر مثل المستوى التعليمي، ومستوى الصحة، ومستوى الدخل... وغيرها من القدرات التي تمكن صاحبها من التغلب على الفقر[٤]، فواضعوا هذا التعريف لم ينظروا إلى الفقر من ناحية واقع الفقير أو آثار الفقر وإنما نظروا إليه من زاوية العوامل المسببة له، وبالتأكيد فأن هذا المفهوم للفقر توصلوا إليه بعد دراسة ممتدة من الزمن ومتعمقة في

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

- Michael Lipton & Martin Ravallion, Poverty and Policy, The World bank, 1993, p3.

(٢) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

- The United Nations, Poor development Programe, The seconde national report of human development, 1997, p. 17.

(٣) عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، القاهرة، لا توجد سنة طبع، ص١٣٧.

(٤) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

- PNUD, International repport for development human, 1990, p. 10.

المجتمع الفقير للعوامل المشتركة بين الفقراء من حيث واقعهم والعوامل التي أوصلتهم إلى هذه الحال. هذا التعريف تتبناه الأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي الذي أعطى للتنمية البشرية تعريفاً يؤدي تحقيقه في الواقع العملي إلى القضاء على الفقر بشكل كبير، فالتنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات أمام البشر(١)، فتعليم الناس يفسح أمامهم مجالات واسعة للتوظيف بعكس الشخص الأمي، فهو لا يعمل إلا في مجالات محدودة، كما أن توفير الرعاية الصحية من شأنه أن ينتج شخصاً سليماً من الناحية الجسدية يكون قادراً على العمل في أي مجال مهما كانت مواصفات البنية المطلوبة، بعكس الشخص الضعيف الذي لا يستطيع العمل إلا في المجالات التي لا تهم فيها البنية القوية.

أما الحصول على دخل مرتفع فهو يفسح المجال أمام الأشخاص لشراء الغذاء الغني بالمركبات الضرورية لبناء الجسم.

وقد تبنت الأمم المتحدة مؤشر التنمية على أساس المزج بين ثلاثة مؤشرات فرعية هي التعليم أو مدى انتشار الأمية، والصحة أو العمر المتوقع عند الولادة، وكذلك الدخل، وأسمت هذا المؤشر بمؤشر التنمية البشرية، تمييزاً له عن مؤشر التنمية الاقتصادية، كما أعطت للفقر المعرف بانعدام القدرات الأساسية اسم الفقر البشري.

٢- المبحث الثاني: تصنيفات الفقر ومؤشرات قياسه :

٢. ١: تصنيفات الفقر:

من المؤكد أن الفقراء ليسوا صنفاً واحداً، فمنهم الفقير القريب من الغني، ومنهم الفقير القريب من الهلاك، ومنهم الفقير الذي طرأ عليه الفقر، ومنهم الفقير الذي ولد فقيراً وتربى وعاش فقيراً ويموت وهو فقير... وهكذا، ومن هذا المنطلق يبدو أن الفقر ليس صنفاً واحداً بل أصناف عديدة، منه ما يمكن القضاء عليه، ومنه ما لا يمكن القضاء عليه، ومنه ما يمكن السكوت عنه وتركه للزمن يعالجه شيئاً فشيئاً، ومنه ما لا يمكن التغاضي عنه.

٢. ١. ١: تصنيف الفقر تبعاً لمدة بقائه:

يصنف الفقر تبعاً لمدة بقائه إلى ثلاثة أصناف:

- أولاً: فقر الصدمات:

الصدمة هي حدوث مؤثر لا يمكن توقعه، كارتفاع مفاجئ في الأسعار أو انخفاض مفاجئ في الدخل، وتقع الصدمات بسبب الاضطراب وعدم الاستقرار في مستوى النشاط الاقتصادي أو كرد فعل لقرار سياسي معين، ومن أبرز الصدمات في التاريخ المعاصر صدمة البترول عام (١٩٧٣)، وما نتج عنها من تضخم فاتورة استيراد الوقود في الدول غير المنتجة للنفط، وما قاد إليه هذا التضخم فيما بعد من انخفاض دعم الحكومات للأسعار وهذا أدى بدوره إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، مما انعكس سلباً على الطبقات القريبة من خط الفقر، إذ أصبحت تلك الطبقات لا تؤمن الغذاء اللازم للحصول على السعرات الحرارية الضرورية لجسم الإنسان ومن ثم دخلت لأول مرة في فئة الفقراء.

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

- علي عبد القادر علي، انتشار الفقر واثره على إضعاف النساء في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٥، ص١٧.

ومن أبرز الصدمات أيضاً الأزمة المالية العالمية والتي ضربت الاقتصاد العالمي بداية من النصف الثاني من عام (٢٠٠٨) وازدادت حدتها مع مطلع (٢٠٠٩) بامتدادها إلى القطاع الاقتصادي وما نجم عنها من فقد حوالي (٢٥) مليون عامل في أوربا وآسيا فقط لوظائفهم(١)، مما يعني انضمامهم إلى مئات الملايين من الفقراء.

ثانياً: الفقر الموسمي:

وهو ذلك النوع من الفقر الذي ينتشر في مواسم معينة ثم يزول بانقضاء تلك المواسم، وأكثر الناس عرضة لهذا النوع من الفقر هم سكان الريف الذي يشكل فقراؤهم نسبة تربو عن الـ(٩٥%) من إجمالي الفقراء في العالم(٢).

وإذا كانت عبارة الموسم تشير إلى مناسبات معينة في العام، فأن موسم فقراء الريف هو موسم جني المحصول، وبما أن المحصول عادة له موسم واحد لجنيه، بالتالي فأن فقراء الريف يعانون الجوع ثلاثة فصول ويداعبهم الأمل في موسم واحد وهو موسم جني المحصول.

ثالثاً: الفقر الدائم:

وهو ذلك النوع من الفقر الذي يبقى على مدار فصول السنة، ويعتبر فقراء المدن أكثر الفقراء عرضة لهذا النوع من الفقر، وأن كانت نسبتهم قليلة حسب تقديرات المنظمات الدولية (٥%) تقريباً، إلا أن وضعهم يمكن أن يكون أسوأ من فقراء الريف، على اعتبار أن فقراء الريف له مواسم معينة يبستم لهم الحظ فيها فيحصلون على منتوج وفير يخفف عنهم فقرهم.

٢. ١. ٢: تصنيف الفقر تبعاً لأسلوب قياسه:

يصنف الفقر تبعاً لأسلوب قياسه إلى نوعين:

أولا: الفقر المطلق:

يشير الفقر المطلق إلى معيار معين للاحتياجات الدنيا للإنسان، أي هو الحالة التي يقل فيها دخل الفرد عن حد معين يتم تعيينه، سواء من قبل الدولة أو من قبل المنظمات الدولية(٣).

ومن الجدير بالذكر أن داخل منطقة الفقر المطلق هناك مستويان، مستوى أعلى للفقر وسمى بخط الفقر الأعلى ويطلق عليه اسم الفقر المطلق العادي، وهو الذي تقدره المنظمات الدولية ما بين (١) دولار إلى (٢) دولار كحد أدنى، ويعتبر من يتجاوز هذا المستوى أو الخط غنياً(٤)، أما خط الفقر الادنى ويسمى بالفقر المدقع، وهو الحالة التي يقل فيها دخل الفرد عن دولار أمريكي واحد في اليوم، بمعنى أنه ليس لديه الدخل اللازم للحصول على احتياجاته من الغذاء فقط، ناهيك عن احتياجاته من السلع الأخرى كالملبس، والمسكن، والصحة والتعليم.

ثانياً: الفقر النسبي:

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

- World bank Survay, www.world bank.org.

(٢) خالقي علي، علاقة التنمية البشرية بجهود محاربة الفقر لدى المنظمات الدولية، دراسة منشورة على موقع الانترنت، www.kantakji.com.

(٣) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

- علي عبد القادر علي، انتشار الفقر وأثره على إضعاف النساء في الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.

(٤) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

- PNUD, Op. Cit; p. 17.

يشير الفقر النسبي إلى حالة التخلف وراء معظم الآخرين في المجتمع المحلي[١]، فالفقر النسبي لا يعني عدم قدرة الأشخاص على تأمين الحاجات الأساسية، ولكنه يعني أن دخولهم قليلة إذا ما قورنت بغيرهم داخل نفس المجتمع.

وعادة ما يتم تبني هذا المفهوم للفقر من قبل الدول المتقدمة[٢]، والتي تسعى إلى رفع مستوى الرفاهية لأفراد مجتمعاتها، فنظراً إلى أن أفراد المجتمع يختلفون من جهة دخولهم فهذا يعني وجود فقراء دائماً، من وجهة نظر الفقر النسبي، رغم أنهم ليسوا كذلك من وجهة نظر المعنى اللغوي للفقر كما أسردناه في بداية بحثنا، فهم قادرون على تأمين حاجاتهم الأساسية بالإضافة إلى الكثير من الحاجات الكمالية الأخرى، والفقر بهذا المفهوم ينتج عن الطريقة التي يتم بها توزيع ثمار التنمية على أفراد المجتمعن فإذا كان التوزيع سيئاً سيكون المجتمع بصدد فقر نسبي، وقد يتعداه إلى الفقر المطلق بمكونيه (العادي والمدقع)، وإذا كان التوزيع عادلاً وكان معدل التنمية مرتفعاً فأن الفقر المطلق سوف ينحصر أو يختفي ولا يبقى سوى الفقر النسبي، والذي لا يعتبر فقراً من وجهة نظر الحاجات الأساسية أو القدرات الأساسية*.

٢. ٢: مؤشرات قياس الفقر:

إن دراسة أي ظاهرة أو مشكلة اقتصادية تتطلب تعريفاً واضحاً لتلك المشكلة، إضافة إلى توفر مؤشرات ومقاييس اقتصادية تمكن من قياس تطور هذه المشكلة عبر الأزمان المختلفة وبين المجتمعات والدول، بحيث تتبنى هذه المؤشرات والمقاييس على أسس ومنهجيات علمية واضحة وفقاً لبيانات إحصائية ذات كفاءة ودقة عالية.

وإذا كان مفهوم الفقر قد تطور عبر الزمن من فقر الدخل إلى فقر الحاجات الأساسية وإلى فقر القدرات الأساسية، فأن محاولات قياسه قد تدرجت أيضاً عبر الزمن، إذ بدأت بقياس الفقر المعروف بنقص الدخل وسميت هذه المقاييس بالمقاييس النقدية، ثم تغيرت إلى المقاييس غير النقدية عندما أصبح الفقر لا يعني نقص الدخل فقط بل يعني أشياء أخرى غير نقدية مثل المشاركة في أنشطة المجتمع، والصحة والمستوى التعليمي... الخ.

ومن هنا يمكن القول أن هناك مدخلين لقياس الفقر، الأول وهو المدخل النقدي، أما الثاني والذي يعني أوجه الحرمان المتعددة فيعرف بالمدخل غير النقدي لقياس الفقر.

٢. ٢. ١: القياس النقدي للفقر:

يعتبر تقرير البنك الدولي عن الفقر لعام (١٩٩٠) خطوة حاسمة في نشر منهجية قياس الفقر بمؤشر الدخل أو الانفاق (الانفاق الاستهلاكي)، حسب تعبير البنك الدولي (قياس مستوى المعيشة)، وهناك أكثر من طريقة لتحديد الحد الأدنى لمستوى المعيشة أو ما يعرف (بخط الفقر).

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

– الطيب لحيلح ومحمد جصاص، الفقر... التعريف ومحاولات القياس، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، العدد السابع، ٢٠١٠، ص١٧٤.

(٢) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

– محمد الجواهري، علم الاجتماع التطبيقي، دار المعرفة الجامعية، بدون سنة طبع، ص٣١.

* يتم التعرف على فئة الفقراء فقراً نسبياً من خلال معرفة نسبة الأشخاص الذين تقل دخولهم عن مستوى معين، وهو عادة متوسط دخل الفرد في المجتمع محل الدراسة، أي أنه الشخص الذي يقل دخله عن متوسط دخل الفرد في المجتمع يعتبر فقيراً فقراً نسبياً.

أولاً: خط الفقر:

يقوم خط الفقر بتقسيم المجتمع إلى فئتين، فقراء وغير فقراء، ويعتبر الفرد فقيراً إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، ويطلق على هذا الحد الأدنى بخط الفقر(١)، وهناك ثلاثة أنواع من خطوط الفقر:

١- خط الفقر المطلق:

أن تعدد وتنوع الحاجات الاستهلاكية التي تتطلبها حياة الفرد في المجتمع من سلع استهلاكية غذائية وأخرى غير غذائية، أدى إلى التمييز بين نوعين من خط الفقر المطلق، أولها خط فقر الغذاء على اعتبار أن المكون الرئيسي للاحتياجات الأساسية في الدول النامية هو الغذاء، وثانيهما هو خط فقر غير الغذاء أو خط الفقر الأعلى.

أ- خط فقر الغذاء (الفقر المدقع): وهناك طريقتان لاحتساب خط فقر الغذاء:

- الطريقة الأولى: طريقة استهلاك الطاقة الغذائية:

وترجع هذه الطريقة إلى (غرير وثورنبك)(٢)، وتقوم هذه الطريقة على تقدير دالة لتكلفة السعرات الحرارية اللازمة التي يحتاجها الفرد للحفاظ على نشاطه الحيوي، وذلك بناءً على تقديرات علمية للسعرات المطلوبة والتي تحددها منظمتي الصحة العالمية والزراعة والأغذية التابعين للأمم المتحدة، أن حساب خط الفقر هنا يعتمد على معلومات تتعلق باستهلاك السعرات الحرارية (C)، وإجمالي الإنفاق على الغذاء (yf) [بما في ذلك الغذاء الذي يتم شراؤه من السوق، والغذاء الذي يتم إنتاجه بواسطة الفرد أو العائلة]، وبناءً على المعطيات السابقة يمكن تقدير دالة لتكلفة السعرات الحرارية وفقاً للمعادلة الآتية(٣):

$$\ln yf = a + bc \quad _____ 1$$

وباستخدام منظمتي الصحة العالمية والزراعة والأغذية للسعرات الحرارية المطلوبة (C*)، وعلى أساس المعاملات المقدرة في الدالة (١) (a ، b) ، يمكن تقدير خط فقر الغذاء (zf) وفقاً للآتي:

$$zf = e\ (a + bc^*) \quad _____ 2$$

- الطريقة الثانية: طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية (خط الفقر الأدنى):

وتعود هذه الطريقة إلى (Rawntry) (١٩٠١)، إذ عرف الاحتياجات الأساسية على "أنها تلك الاحتياجات اللازمة للحفاظ على النشاط البدني العادي"(٤)، وتقوم هذه الطريقة على تحديد سلة من المواد الغذائية التي توفر تغذية متوازنة بأدنى تكلفة، ومكونات هذه السلة يحددها عادة مختصون في التغذية بما يتلائم والعادات الغذائية في

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

- علي عبد القادر علي، برنامج التكييف الهيكلي في السودان، مركز البحوث العربية، القاهرة، ١٩٩٤، ص٢٨.

(٢) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

- Foster Greer and Thorn beck (1984): A class of Decomposable poverty Measures, Econometrica 52, pp 761- 765.

(٣) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

- المعهد العربي للتخطيط، الفقر: مؤشرات القياس والسياسات، الكويت، ٢٠٠٣، ص٥.

(٤) محمد حسين باقر، قياس الفقر في التطبيق، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٧، ص٥.

المجتمع المعني، وتفترض هذه الطريقة أن إجمالي تكلفة السلة المذكورة يحسب على أساس أدنى الأسعار، ويمكن كتابة معادلة خط الفقر وفقاً لهذه الطريقة كالآتي[١]:

$$zf = \Sigma\, p_j \times X_j^* \quad _____ 3$$

حيث أن: X_j^*: حزمة سلع الاحتياجات الأساسية من الغذاء

p_j: أسعار السلع

تأسيساً على ما تقدم فأن خط فقر الغذاء يعبر عن القيمة النقدية الضرورية من أجل الحصول على الحاجات الغذائية الأساسية، ويمثل حد الفقر المدقع[٢]، وهو أسوأ درجات الفقر الذي يعمل البنك الدولي على مساعدة أفراده لتخطي هذه العتبة.

من الجدير بالذكر أن طريقة الطاقة الغذائية تتميز عن طريقة الاحتياجات الأساسية في كون خط الفقر يقدر فيها على أساس بيانات الاستهلاك الفعلي من المواد الغذائية، وليس على أساس المواد الغذائية والتي تحدد في الغالب وفق اعتبارات غذائية معينة، كما أن تكلفة المواد الغذائية في الطريقة الأولى تحسب وفق الأسعار الفعلية التي تدفعها الأسر عند خط الفقر، وليس وفق أدنى الأسعار لكل مادة كما تقترحه الطريقة الثانية.

وعليه فأن طريقة استهلاك الطاقة الغذائية تعد أكثر توافقاً مع الواقع، نظراً لتباين الأسعار من منطقة لأخرى ومن فترة لفترة أخرى، مما لا يسمح لنفس الأسرة بشراء كافة المواد الغذائية الضرورية بأدنى أسعارها في المناطق كافة، إلا أن تطبيق هذه الطريقة يتطلب توفير البيانات والمعلومات التي يتم جمعها وإحصائها من مسوحات ميزانية الأسرة عن كميات الانفاق أو الاستهلاك من كل مادة غذائية، واستهلاك الطاقة الغذائية، وحجم الأسرة وهيكلها بالنوع والعمر، وهي معلومات وبيانات تفصيلية كثيرة مقارنة بطريقة الاحتياجات الأساسية التي تتطلب بيانات أقل، مما يجعلها أسهل وأبسط من حيث التطبيق والحساب.

ب- خط فقر الغذاء مضافاً إليه احتياجات أخرى ضرورية (خط الفقر الأعلى):

أن الاحتياجات الأساسية التي تتطلبها الحياة الإنسانية لا يمكن حصرها في الاحتياجات الغذائية فقط، بل تتعدى إلى احتياجات أخرى ضرورية غير غذائية مثل السكن، الملبس، المواصلات، التعليم والصحة وغيرها من الحاجات الأخرى التي تعكس المستوى المعيشي للأفراد أو الأسر، إلا أن القياس الكمي للاحتياجات غير الغذائية يعتبر أمر في غاية التعقيد والصعوبة نظراً لطبيعة هذه الاحتياجات واختلافها النسبي من فرد إلى فرد من أسرة أخرى، لذا فقد تم حساب خط فقر (غير الغذاء) بناءً على (خط فقر الغذاء)، بمعنى تحليل السلوك الاقتصادي للفقراء للاستهلاك غير الغذائي على أساس الاستهلاك الغذائي[٣].

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

- المعهد العربي للتخطيط، المصدر السابق، ص٥.

(٢) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

- Blandine Destremau and pierre Salama, poverty measure and analysis, France university, paris, 2002, p51.

(٣) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

- Michael Liption and Martin Ravallion, Op. Cit, p28.

إذ يتم تعديل خط فقر الغذاء (zf) في المعادلة (٣) السابقة بزيادة نصيب الانفاق على السلع غير الغذائية للأسر التي حققت الانفاق على الاحتياجات الغذائية الأساسية، ويمكن صياغة خط فقر غير الغذاء وفقً للشكل الآتي[١]:

$$Zn= Ø \Sigma Pj \times Xj^* _____ 4$$

حيث أن:

Zn: خط فقر غير الغذاء (انفاق الفقراء على السلع والخدمات غير الغذائية)

Ø: معامل التحويل

ويكون خط الفقر الكلي (الغذاء وغير الغذاء) هو مجموع خط فقر الغذاء وخط فقر غير الغذاء أي:

$$Z= Zf + Zv _____ 5$$

وقد طبقت هذه الطريقة لتقدير خط الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تم أخذ معامل التحويل (Ø) على أنه مقلوب نصيب الغذاء في إجمالي الانفاق.

٢- خط الفقر النسبي:

يعبر الفقر النسبي عن قصور الموارد اللازمة كي يتمتع الفرد بمستوى معيشة مقبول اجتماعياً في المجتمع محل الدراسة، فيكون خط الفقر النسبي هو (مستوى الدخل أو الانفاق الذي تعيش أدناه نسبة معينة من السكان، وبالتالي فهو يتحدد بنسبة معينة من الدخل المتوسط للبلد، كأن يتحدد بنصف الدخل أو بالحد الأعلى لدخل (١٠%) من السكان الأدنى دخلاً، إلا أن النسبة الغالب استعمالها في الدول المتقدمة هي (٥٠%) من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي)[٢].

أن تحديد خط الفقر النسبي كنسبة معينة من متوسط الدخل يجعل قيمة هذا الخط غير ثابتة، فهي تتغير زمانياً ومكانياً، فهو يتغير بتغير الدخل من بلد لآخر ومن وقت لآخر بالنسبة للبلد نفسه[٣]. كما يعتمد في تحديده على التقدير الشخصي من يجعله خطاً تحكمياً بعكس خط الفقر المطلق والذي يعد قيمة ثابتة، كما أن خط الفقر النسبي يعد مقياساً للامساواة أكثر منه مقياساً للفقر، مما يجعله أكثر دلالة في الدول المتقدمة منه في الدول النامية، ذلك لأن الظروف الاقتصادية في هذه الدول تسمح بتعريف فئات السكان التي تعيش تحت المستويات المقبولة اجتماعياً، ولكنها لا تجد صعوبة في الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات الحياة على عكس ما هو حاصل في الدول النامية والتي تعاني في أغلب فئاتها السكانية فيها من مشكلة القدرة على الوفاء بالاحتياجات الأساسية خاصة الغذائية منها، الأمر الذي يجعل من خط الفقر المطلق الأنسب لتحليل ظاهرة الفقر في هذه الدول لأنه أكثر اتساقاً وتناسباً ذلك لأن خط الفقر النسبي يحدد نسبة الفقر لكنه لا يقدر مدى الحرمان الذي تعيشه هذه الفئة من الاحتياجات الأساسية.

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

- علي عبد القادر علي، الفقر: مؤشرات القياس والسياسات، معهد التخطيط القومي، الكويت، ٢٠٠٣، ص٥.

(٢) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

- Sere Dagostion and Nicole Dunert, The poverty, Bread edition, France, 2008, p. 51.

(٣) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص٢٧.

٣- خط فقر المقارنات الدولية:

لأغراض المقارنات الدولية، اعتمد البنك الدولي خطين للفقر يتم من خلالهما تقسيم المجتمع إلى من يقع انفاقهم دون خط الفقر (فقراء)، ومن يقع انفاقهم فوق خط الفقر (غير فقراء)، يعادل خط الفقر الأول دولار/ يوم، ويعد ذلك معياراً لقياس الفقر في أشد بلدان العالم فقراً، وبالتالي فهو يمثل خط الفقر المدقع، أما الخط الثاني فيعادل دولارين/ يوم، ويمثل خط الفقر الأوسط لكل البلدان النامية، والمعيار الأكثر ملائمة للفئات الدنيا في البلدان والمناطق ذات الدخل المتوسط، ويقوم البنك الدولي بنشر وتحديث بيانات تقييم العملة لمعظم بلدان العالم بما يعادل القوة الشرائية للدولار باستخدام سلة السلع الغذائية وغير الغذائية(١).

إن خط الفقر الدولي يعد تعسفي وتحكمي لحد ما، نظراً لإهماله الفوارق والظروف الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وبين البلدان النامية نفسها. فتباين الوضع الاقتصادي وأنماط الانفاق وتوزيع الدخول ومستويات الاستهلاك بين الدول لا يمكن من اعتماد هذا الخط كأساس في تحليل الفقر داخل دولة معينة، كما أن خط الفقر الوطني لبلد ما لا يمكن اعتماده في المقارنات الدولية، أنه يعكس الظروف الداخلية للبلد نفسه فقط، ومع ذلك فأن خط الفقر الدولي يعد محاولة منهجية قابلة للتطوير بما يسمح بمقارنة تكون أكثر انسجاماً لمستويات الفقر بين البلدان المختلفة.

ثانياً: مؤشرات الفقر:

إن خط الفقر يقوم على فرضية مفادها أن الفقر هو خاصية يمكن التعبير عنها بمقياس وحيد، وهذا يكافئ القول بأن الناس هم أما فقراء أو غير فقراء تبعاً لموقعهم من هذا الخط، وعليه فأن خط الفقر يستخدم للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء فقط، لكنه لا يعكس مدى عمق ظاهرة الفقر من حيث عدد الفقراء أو من حيث الفجوة التي تفصلهم عن خط الفقر ودرجة التفاوت في شدة فقرهم.

ومن أجل دراسة الفوارق بين الفقراء وخصائصهم أسفل خط الفقر، فقد اقترح فوستر كرير وثوربيك (١٩٨٤) مقياس شامل للفقر أطلق عليه مؤشر (FGT) والصيغة العامة للمؤشر هي كالآتي(٢):

$$P= 1/ n \sum_{i=1}^{9}[(z - yi)/ z]^{\alpha} \quad _____ 6$$

حيث أن:

Z: قيمة خط الفقر

n: عدد الأفراد في المجتمع

yi: انفاق الفرد

q: عدد الأفراد الذين هم أدنى خط الفقر

α : معامل متغير لقياس جوانب الفقر

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

- محمد حسين باقر، قياس الفقر في التطبيق، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.

(٢) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

- Foster Greer and Thornbeche (1984, Op, Cit, pp 772- 774).

ويعني مؤشر (FGT) بتجميع المعلومات حول الفقراء الذي تم تحديدهم على أساس خط الفقر لقياس درجة الحرمان التي يعاني منها هؤلاء في المجتمع، ويعتر هذا المؤشر مقياس مركب تشتق منه ثلاث مؤشرات تبعاً لتغير قيمة المعامل (α).

١- مؤشر نسبة الفقر:

يمثل هذا المؤشر النسبة المئوية لعدد الفقراء من إجمالي السكان، وعليه فهو يعكس مدى انتشار وتفشي الفقر في المجتمع(١)، من خلال نسبة الأفراد أو الأسر الذين هم أدنى خط الفقر، ويحسب هذا المؤشر عندما تكون (α =٥).

$$po= q/ n \quad _____ 7$$

ويعتبر مؤشر نسبة الفقر المقياس الأكثر شيوعاً والأوسع استخداماً في دراسات قياس الفقر، وذلك نظراً لبساطته وسهولة حسابه، إلا أنه لا يأخذ بنظر الاعتبار الفروقات الموجودة بين الفقراء من حيث القرب أو البعد عن خط الفقر(٢)، كما أنه لا يتأثر بتوزيع الدخل بين الفئات التي تقع أدنى خط الفقر، ومن أجل تفادي هذه النقائص فقد تم استخدام مؤشرين آخرين.

٢- مؤشر فجوة الفقر:

يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الموجودة بين دخول الفقراء ومستوى خط الفقر(٣)، فهو يعبر عن عمق الفقر، أي مدى بعد الفقراء عن خط الفقر وتكون قيمة المعامل (α) في هذا المؤشر مساوية للواحد.

$$p1=1/ n \sum_{i=1}^{9}[(z - yi)/ z] \quad _____ 8$$

وبما أن مؤشر فجوة الفقر يقيس مدى بعد الفقراء عن خط الفقر، فهو يمكن من تسجيل مدى التدهور في أحوالهم، مما يساعد في تحديد الموارد والتحويلات اللازمة لرفع مختلف الأسر الفقيرة فوق هذا الخط، ونظراً لكون هذا المؤشر لا يتأثر بالتحويلات بين الفقراء بالرغم من اختلاف أوضاعهم تجاه خط الفقر، ولأجل تجاوز هذا القصور فقد تم اقتراح مؤشر ثالث وهو مؤشر حدة الفقر.

٣- مؤشر حدة الفقر:

يعكس هذا المؤشر إضافة إلى مؤشر فجوة الفقر مدى التفاوت الموجود بين الفقراء، فهو يقيس درجة عدم المساواة (التفاوت) في المجتمع في التوزيع تحت خط الفقر(٤)، ويعطي هذا المؤشر أوزان نسبية مختلفة للفقراء

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

- عبد الرزاق الفارس، مصدر سبق ذكره، ص٢٨.

(٢) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

- Michael Lipton and Martin Ravallion, Op. Cit, p. 57.

(٣) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

- Mathieu Clement, Dynamic and lysis poverty of Russie, Center for Economic development, Manchester university, London, 2008, p. 58.

(٤) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

- Blandine Destreman and pierre Saama, Op. Cit, p78.

بحسب البعد عن خط الفقر، فيكون الوزن النسبي الأكبر للأسر الأكثر فقراً والتي تقع أدنى توزيع الدخل (أو الانفاق) وتكون قيمة المعامل (α) في هذا المؤشر مساوية للـ(2)، وبهذا تصبح الصيغة العامة للمؤشر كالآتي[١]:

$$p2=1/n \sum_{i=1}^{9}[(z-yi)/z]^{2} \quad 9$$

ويساعد هذا المؤشر في تقييم مدى نجاح السياسات التي تستهدف أفقر الأسر، وكلما كانت قيمة المؤشر عالية كلما كانت ظاهرة الفقر أشد قوة وازداد حجم التفاوت بين الفقراء.

أن جميع مؤشرات (FGT) تتراوح قيمتها بين الصفر عندما لا يكون هناك فقر في المجتمع، وبين قيمة قصوى تبلغ الواحد عندما يكون كل السكان فقراء، كما يعد مؤشر (FGT) المؤشر الأكثر استخداماً واعتماداً في دراسات الفقر من طرف البلدان والهيئات الدولية، إذ يتوفر في مؤشر (FGT) البديهيتين التي وضعها (أماريتا سن) عام (١٩٧٦) لأغراض إسناد مؤشرات قياس الفقر إلى مرتكزات منطقية، وتتمثل البديهيتين في الآتي[٢]:

أ- بديهية الرتابة:

وتعني أنه بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها، فأن انخفاض دخل الفرد أدنى خط الفقر يؤدي إلى ارتفاع مؤشر الفقر.

ب- بديهية التحويلات:

وتعني أنه بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها، فأن تحويل دخل من فرد أدنى خط الفقر إلى فرد أغنى (أعلى خط الفقر) أي أعلى دخلاً يؤدي إلى ارتفاع مؤشر الفقر.

أن درجة الفقر كيفما قمنا بقياسها تعتمد على توزيع الانفاق الاستهلاكي في المجتمع المعني، وعادة ما يعبر عنها من الناحية النظرية بأن مؤشر الفقر دالة في خط الفقر ومتوسط الدخل في المجتمع ودرجة عدم عدالة توزيع الانفاق الاستهلاكي، وأن توزيع الانفاق في المجتمع غالباً ما يتم بيانه على شكل منحنى يسمى (منحنى لورنز) والذي يشكل أشهر مقاييس اللامساواة في توزيع الدخل إلى جانب معامل جيني.

وغالباً ما تعتمد دراسات الفقر على هذين المقياسين إلى جانب مؤشرات الفقر، من أجل تحليل وفهم وقياس هذه الظاهرة نظراً للارتباط الوثيق بين الفقر وتوزيع الدخل.

٢. ٢. ٢: القياس غير النقدي للفقر:

جرت العادة في قياس الفقر الاعتماد على أعداد الفقراء بالإشارة إلى مستوى معين للدخل، يحدد بصورة عشوائية لكل دولة ثم يصحح وفق معدلات التضخم، غير أن الحديث عن مظاهر الفقر يستند إلى مؤشرات تستمد من الاستهلاك الذي يحققه هذا الدخل، مثل التغذية وتوقع طول فترة الحياة، ومعدل وفيات الأطفال، والأمية، والمرض، والتعليم التي يمكن استخدامها في التعرف على الأشخاص الذين يعيشون دون مستوى مقبول في كل مجتمع[٣].

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

- المعهد العربي للتخطيط، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

(٢) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

- Blandine Destremau and pierre Salama, Op. Cit, p. 6.

(٣) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

ويتسبب الفقر في إحداث ضغوط ليس فقط على الرفاهية المادية للفقراء، بل أن يحرمهم أيضاً من الجوانب الكيفية غير المادية لحياة رغيدة، وكل هذه الأمور تعد أسباباً للفقر المعرف على أساس الدخل والنتائج الناجمة عنه في نفس الوقت، فضلاً من إشباع استهلاكي يتفق ومفهوم الفقر المستمد من المنظور الاقتصادي للنمو، فأن الأبعاد الأخرى للفقر (الصحة والتعليم والتغذية... الخ) تتجاوز ذلك المنظور إلى المنظور الإنساني.

إذاً فالفقر ظاهرة لا يمكن حصرها في تدني الدخل فقط، وإنما تتعداه لتشمل متغيرات أخرى اجتماعية واقتصادية تعكس أوجه الحرمان المختلفة التي يعاني منها الفقراء، ويعد المدخل غير النقدي لقياس الفقر، والذي يعتمد على مقاييس غير نقدية تعكس نوعية حياة الفقراء ومدى قصور القدرات البشرية في مجالات التغذية، التعليم والصحة، وغيرها مكملاً لاتجاه الدخل لا بديلاً له.

ويعد مقياس فقر القدرة القائم على آراء (أماريتا سن) لقياس نوعية الحياة على أساس القدرات أول مقياس غير نقدي، إذ تم تقديمه في تقرير التنمية البشرية في سنة (١٩٩٦)، ويعكس قياس الفقر من خلال قياس الحرمان من اوجه متعددة تشمل الخدمات الصحية والتعليمية، والمسكن الملائم، إضافة إلى البطالة وعمل الأطفال والتمييز ضد الجنس، وقد طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة (١٩٩٧) مقياس فقر القدرة إلى مقياس أطلق عليه دليل الفقر البشري (IPH)، والذي يركز على نواحي الحرمان من ثلاثة أبعاد رئيسية، طول العمر، المعرفة، ومستوى المعيشة اللائق، فقد طور برنامج الأمم المتحدة للتنمية مقياس فقر القدرة المستند إلى دراسات أماريتاسن عن الفقر، وأصدر تقرير التنمية البشرية لسنة (١٩٩٧) المقياس الجديد والذي أطلق عليه اسم دليل الفقر البشري (IPH)، وعليه فأن دليل الفقر البشري يقوم على قياس أوجه الحرمان في الابعاد الثلاثة للتنمية البشرية وهي[١]:

١- حياة مديدة وصحية: التعرض لخطر الوفاة في عمر مبكر نسبياً، حسبما يقاس بالاحتمال، عند الولادة، بعدم العيش إلى الأربعين (P1).

٢- اكتساب المعرفة: الاستبعاد من عالم القراءة والاتصالات، حسب ما يقاس بمعدل الأمية لدى البالغين (P2).

٣- مستوى معيشة لائق: الافتقار إلى سبل الحصول على التوفير الاقتصادي الإجمالي، حسب ما يقاس بالمتوسط غير المرجح لثلاث مؤشرات (P3).

النسبة المئوية للسكان الذين لا تتوفر لديهم سبل الحصول المستدام على مصدر مياه محسن (P31)، النسبة المئوية للسكان الذين لا يحصلون على خدمات صحية (P32)، النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص متوسط أو شديد في الوزن (P33).

ويحسب دليل الفقر البشري وفق الصيغة الآتية:

$$IPH = [1/3\ (p_1^3 + P_2^3 + P_3^3]^{1/3} \quad _____ \quad 10$$

حيث أن:

$$P_3 = (P_{31} + P_{32} + P_{33}) / 3$$

- محمد محمود الإمام، السياسة الاقتصادية الكلية وآثارها التوزيعية ومكافحة الفقر، سلسلة أوراق بحثية، معهد التخطيط القومي، مصر، ١٩٩٦، ص٣٦.

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

- PNUD, Human development International Report, 1997, Economics, Paris, 1997, pp 18- 20.

يظهر دليل الفقر البشري بوضوح الفارق بين فقر الدخل والحرمان البشري، فهو يركز على نسبة الذين يعيشون تحت مستوى العتبة (خط الفقر) في الأبعاد السياسية للتنمية البشرية في حين يقيس معدل الفقر نسبة الذين يعيشون أدنى عتبة الفقر، وأن كان مفهوم الفقر هو أكثر اتساعاً وتعقيداً ما يستطيع أن يعبر عنه أي مقياس مختصر حتى عندما تكمله أدلة أخرى، فلا يمكن اعتبار دليل الفقر البشري مقياساً شاملاً للفقر، نظراً لعدم احتوائه على نواحي من الحرمان، مثل فقدان الأمان بسبب الجرائم ومظاهر العنف، والاضطهاد السياسي أو الثقافي، والقيود الأخرى على الحريات السياسية والحريات الأساسية للإنسان، الأمر الذي يعكس صعوبة إجراء قياس دقيق لهذه النواحي المعقدة من الحرمان البشري[١]، إلا أن ذلك لا ينقص من أهمية المقياس في تفسير ظاهرة الفقر وقدرته على تحليل جوانب مهمة من أوجه الحرمان المختلفة التي يعاني منها الفقراء، وإذا كان هذا المقياس هو مقياس مركب، فهذا يعني إمكانية تدعيم التحليل باستخدام بعض المقاييس التفصيلية الأخرى التي تقيس مدى الحرمان في مختلف الأبعاد الأساسية للحياة وتعطي تحليلاً أوسع وأوضح عن ظاهرة الفقر.

٣. المبحث الثالث: رصد ظاهرة الفقر في العراق قبل وبعد :٢٠٠٣

٣. ١: آليات قياس الفقر في العراق:

حققت حكومة العراق تقدماً كبيراً على صعيد التصدي لقضايا الفقر في العراق، ففي عام (٢٠٠٧) قامت بإجراء المسح الاقتصادي الاجتماعي للأسر العراقية (IHSES)، وفي عام (٢٠٠٩) وافقت الحكومة على خط الفقر وقامت بتنفيذ استراتيجية للحد من الفقر (PRS)، التي ترفد خطة التنمية الوطنية للعراق للأعوام (٢٠١٠– ٢٠١٤) التي تمت المصادقة عليها من قبل الحكومة.

وقبل الوغول في تحليل آليات قياس الفقر في العراق لابد من التنويه بأن العراق وكغيره من البلدان وكما تم ذكره سلفاً في المبحث الثاني من هذا البحث يصعب قياس وتقييم الفقر فيه خصوصاً إذا ما تم الاعتماد على المقاييس النقدية للفقر، إذ أن التباين فيما بين الطبقات الاقتصادية يكاد لا يذكر والفرق بين الغني والفقر ضحل للغاية، وفي حين نجد أن هناك فروقات جمة فيما يتعلق بالظروف المعيشية للعراقيين في كافة الأقضية والمناطق الحضرية والريفية*، في حال وجود مقاييس غير نقدية ترتبط بالصحة وإمكانية الحصول على الخدمات وغيرها من جوانب ظروف العيش.

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

– محمد محمود الإمام، مصدر سبق ذكره، ص٣٦.

* يكشف تحليل المسح الاقتصادي– الاجتماعي للأسر العراقية فروقات طفيفة في مجموعة البيانات بالنسبة للمؤشرات النقدية وغير النقدية، وكان أحد النتائج الرئيسية وجود فرق كبير بسبب الموقع الجغرافي، لاسيما مثلاً بين إقليم كردستان وبقية مناطق العراق.

ويمكن استعراض أبرز النهج والآليات المتبعة في قياس الفقر في العراق وفقاً للآتي:

٣. ١. ١: منهج نصيب الفرد من النفقات/ وتكلفة الاحتياجات الأساسية (PCE/ CBN):

من السمات الرئيسية لهذا المنهج أنه ذو بعد واحد، ويقوم على الأساس النقدي، وهو منهج غير نسبي ويمكن المقارنة بين البلدان، والخطوات الرئيسية لهذا المنهج تستند إلى تحديد مؤشر الرفاه، إضافة إلى تحديد خط الفقر باستخدام نهج تكلفة الاحتياجات الأساسية، وتحديد عدد الأفراد الذين يقعون تحت خط الفقر ودراسة خصائصهم.

أما عن أبرز مكونات هذا المنهج فهي مؤشر الرفاه والذي يشير إلى حصة الفرد من الانفاق والذي يشمل الانفاق على السلع والخدمات على نحو يعزز الرفاهية، إذ أن حصة الفرد من الانفاق تنطوي على قيمة حقيقة وليست اسمية وتشمل الفروقات في تكلفة العيش في كافة أنحاء المنطقة[١]، أما خط الفقر وفقاً لهذا المنهج فقد تم تعريفه بأنه خط الفقر الغذائي مضافاً إليه بدل الاحتياجات غير الغذائية، وأبرز المقاييس هذا التي اعتمدها هذا المنهج هي:

١- تعداد الطبقة الفقيرة (Headcount Index) وهو مقياس لتفشي ظاهرة الفقر.

٢- مقياس حدة الفقر (poverty Gap Index) مقياس جسامة الفقر.

٣- مربع مؤشر فجوة الفقر (squard poverty Gap Index) مقياس شدة الفقر.

أن تحديد تكلفة الاحتياجات الأساسية عملية موضوعية بالكامل، فهي تأخذ بالحسبان سعر الكميات التي يتوفر فيها أقل حد من السعرات الحرارية التي يحتاجها الجسم، بيد أنها تتجاهل سعر الكميات التي تحقق التوازن الغذائي من السعرات الحرارية فهي تجاري الاختيار المنطقي للأسر ولكنها لا تأخذ بالحسبان الخيارات التي قد تأخذها الأسر كأولوية لها والتي تعد مؤذية لها، مثلاً شراء التبغ على حساب احتياجات ضرورية أخرى.

٣. ١. ٢: منهج الاحتياجات الأساسية غير الملباة (UBN):

ومن سماته أنه متعدد الأبعاد، ويقيس الرضا والحرمان في ذات الوقت وعلى حد سواء، فيه نوع المرونة ويتم تحديده بحسب البلدان وفقاً لتوافر البيانات والخيارات المنهجية، أما عن خطوات تنفيذ هذا المنهج فيتم اختيار أبعاد أو مجالات الاحتياجات الأساسية أولاً، ومن ثم اختيار المؤشرات وأوزان المؤشرات في كل مجال من تلك المجالات، وتحديد عتبة أو حدود فاصلة لكل نوع من أنواع الحرمان وتحديد درجات للمؤشرات بحيث يشير (0) لأسوأ أنواع الحرمان و(2) لأقصى حد للرضا، وعلى أساسه يتم احتساب قيمة المؤشر لكل مجال من المجالات، ومن أبرز مقاييسه[٢]:

١- درجات المؤشرات لكل أسرة.

٢- مؤشر المجال وهو طريقة حسابية لمعرفة درجة مؤشر كل أسرة من الأسر.

٣- المستوى المعيشي.

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

- قياس الفقر في العراق، نتائج قياس الفقر التي خلص إليها اجتماع اللجنة الفنية، أيلول، ٢٠١٠، ص٣.

(٢) قياس الفقر في العراق، المصدر نفسه.

ومن أبرز المعوقات التي تواجه تحليل الاحتياجات الأساسية غير الملباة هي أسناده مقاييس عددية إلى بيانات ترتيبية، أي أنه يعطي نتيجة رقمية، من (0– 2) لبيانات غير رقمية، مثلاً نوع المرحاض في المنزل، وإذا لم يكن معروفاً مدى أفضلية أحد أنواع المراحيض على غيره بشكل يمكن قياسه فستكون عملية جمع نتائج المؤشرات المختلفة عملية صعبة.

ومن خلال إسناد نقاط لكل درجة من درجات الحرمان فأن تحليل الاحتياجات الأساسية غير الملباة يتبع إمكانية التعويض، وبعبارة أخرى، فأنه يسمح للنتيجة ضمن أحد الأبعاد بزيادة مجموع نقاط أوجه الحرمان ككل، فمثلاً قد تحجب أوجه الحرمان لأسرة تعاني من ضعف إمكانية الحصول على الخدمات (المياه والصرف الصحي) في المؤشر الكلي لتحليل الاحتياجات الأساسية غير الملباة، إذا كانت هذه الأسرة تبلي بلاءً حسناً في مجموعة أخرى من الميادين، كالتغذية على سبيل المثال، ونتيجة لهذه الإشكاليات فأن تحليل الاحتياجات الأساسية غير الملباة ليس مناسباً لتحديد خصائص أوجه الحرمان في الأسر التي تواجه كلا النقيضين من الرفاه والحرمان، كما أنه غير مناسب لدراسة التغيرات على مر الزمن وهذا يدعونا للانتقال إلى الآلية أو المنهج الآخر.

٣. ١. ٣: نهج الكاير– فوستر:

من مميزات هذا المنهج في قياس الفقر أنه متعدد الأبعاد ويقيس أوجه الحرمان إضافة إلى أنه يتسم بالمرونة (يتم تحديده بحسب البلدان وفقاً لتوافر البيانات والخيارات المنهجية)، إضافة إلى ذلك فأنه يعكس أوجه الحرمان المشتركة، كما ويمكن أن يستهدف الفئات الأكثر فقراً ويمكن تجزيئه لإظهار تركيبة الفقر في المناطق أو المجموعات العرقية المختلفة.

أما عن خطوات تطبيق منهج أو آلية الكاير– فوستر لقياس الفقر فهو يعتمد على اختيار الأبعاد وتحديد مؤشرات للأبعاد، واختيار أوزان المؤشرات والحدود الفاصلة ضمنها، وتحديد الحد الفاصل للفقر (عدد أوجه الحرمان حتى يعد المرء ضمن فئة الفقراء)، وكذلك حساب المقاييس والتحليل بحسب المجموعات والتفصيل بحسب المؤشرات.

وأبرز مقايس هذا النهج هي[١]:

١– H: انتشار الفقر.

٢– A: حدة الفقر

٣– MO: مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (A× H) (يمكن حساب مؤشر فجوة الفقر ومؤشر تربيع فجوة الفقر باستخدام بيانات عددية).

تعتبر منهجية الكاير– فوستر من المنهجيات الجديدة، ولذلك يتعين الاتفاق على أسس اختيار المؤشرات والأوزان والحدود الفاصلة، إذ أن هناك جدلاً واسعاً ويتعلق جزء كبير من هذا الجدل بمؤشر الفقر متعدد الأبعاد بمسألة تحديد الأوزان المستندة إلى المؤشرات المختلفة التي يتم جمعها لقياس مؤشر الفقر، ويتطلب تحديد هذه الاوزان بناء توافق في الآراء لأنها تعتبر مؤشراً على وجود مبادلات ضمنية بين المؤشرات، وكما هو الحال مع

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

– وزارة التخطيط، اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر في العراق، النتائج العامة لقياس الفقر في العراق، بغداد، ٢٠١٣، ص٩.

جميع عمليات القياس، يدخل عنصر اتخاذ القرارات التي يمكن أن تكون نتيجة لعملية سياسية، كما كان الحال في المكسيك[١].

وتتوفر هناك بعض الأدوات اللازمة لإجراء اختبار للفعالية والحساسية لدراسة تأثير هذه القرارات، إذ ينبغي دراسة هذه التحليلات عند دراسة مسألة وضع مؤشر متعدد الأبعاد للفقر في العراق.

وعلى بعض الأصعدة لا تكون نتائج منهج الكاير– فوستر مباشرة أو سهلة التفسير كنتائج نهج حصة الفرد من الانفاق/ وتكلفة الاحتياجات الأساسية، إذ يمكن لواضعي السياسات أن يفسروا بسهولة فجوة الفقر على أنها الحد الأدنى من الاستثمار اللازم للقضاء على الفقر في بلد ما، في حين تجعل نتائج الكاير– فوستر اعتماداً على الأبعاد عملية إجراء تحليل مماثل أكثر تعقيداً.

ويمكن استعراض كل المقاييس والنهج السابقة التي حاولت قياس حدة الفقر من خلال الجدول الآتي:

جدول (١)

موجز مقاييس الفقر*

	فقر الدخل	الاحتياجات الأساسية غير الملباة	الكاير– فوستر
وحدة التحليل	الفرد أو الأسرة، الأسرة الفعلية، من الصعب جداً جمع البيانات على مستوى الفرد	الفرد أو الأسرة	الفرد أو الأسرة
تحديد الحد الأدنى من المعلومات	الرجوع إلى معلومات خارجية: غذائية (عنصر أساسي) وغير غذائية	تفترض إمكانية تحديد قائمة الأبعاد (مرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية ولكن ليس بالضرورة) موضوعياً	تفترض إمكانية تحديد قائمة الأبعاد (مرتبطة بالهداف الإنمائية للألفية ولكن ليس بالضرورة) موضوعياً
مكونات خط الفقر	تحديد الحد الأدنى لشروط الفقر الغذائي والفقر غير الغذائي	قرارات معيارية بشأن الأبعاد والعتبات الأساسية والافتراضات فيما يتعلق بالتعويض والمقاييس التعدادية	قرارات معيارية بشأن الأبعاد والعتبات والأوزان الأساسية والقيمة K
البيانات المطلوبة	تفصيل بالدخل ونفقات الأسرة	تعتمد على الأبعاد والمؤشرات ولكن تركز على ظروف المعيشة والخدمات	تعتمد على الأبعاد والمؤشرات ولكن تركز على ظروف المعيشة والخدمات والقدرات
نقطة الضعف الرئيسية في نهج القياس	لا يعكس الظروف المعيشية غير النقدية	عملية الجمع تسمح بالتعويض وبهذا يمكن إخفاء التفاوتات بين المؤشرات	يمكن تطبيق مرونة المقياس بشكل خاطئ إذا لم يتم تشكيله على أساس منهاج محدد تتوافق عليه الآراء
تفسيرات واضعي السياسات	التركيز على النحو الاقتصادي وتوزيع الدخل النقدي	الاستثمار في الاحتياجات الأساسية	الاستثمار في الاحتياجات الأساسية والقدرات يظهر أوجه الحرمان المشتركة– يحدد فئة أفقر الفقراء

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

– محمد محمود الإمام، مصدر سبق ذكره، ص٥٤.

* المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الجهاز المركزي للإحصاء ووحدة المعلومات، نتائج الدورة التدريبية حول قياس الفقر متعدد الأبعاد، مبادرة اكسفورد للفقر والتنمية البشرية، ٢٠١٣.

٣. ٢: الفقر في العراق وسياسات معالجته قبل :٢٠٠٣

٣. ٢. ١: واقع الفقر في العراق قبل ٢٠٠٣:

عانى العراق وكغيره من البلدان النامية من مشكلة الفقر، وللتعرف على مدى انتشار واستشراء تلك الظاهرة سيتم اعتماد خط توزيع الدخل باعتباره من المؤشرات المهمة للاستدلال على حدة الفقر وتركز الثروات لدى الأفراد من جهة، وشدة التوزيع الطبقي في المجتمع من جهة أخرى، ويمكن تقسيم المجتمع إلى ثلاث فئات وفي أحيان كثيرة إلى خمس فئات، ويظهر الجدول (٢) توزيع المجتمع إلى ثلاث فئات رئيسة تتحدد الفئة الأولى بـ(٤٠%) الأدنى من المجتمع، أما الفئة الثانية فتحدد بـ(٤٠%) أيضاً وتمثل الفئة الوسطى من السكان، أما الفئة الثالثة فتحددت بـ(٢٠%) وتمثل الفئة الأعلى من المجتمع أو السكان في العراق.

جدول (٢)*

توزيع الدخل على الفئات الدخلية لسنوات مختارة

الفئات		الحصص النسبية من الدخل			
		١٩٧٩	١٩٨٨	١٩٩٣	١٩٩٨
%٤٠	الفئة الأولى من السكان	%١٧	%٢١	%١٤	%٩
%٤٠	الفئة الوسطى من السكان	%٤٢	%٤٢	%٣٨	%٣٠
%٢٠	الفئة الأعلى من السكان	%٤١	%٣٧	%٤٨	%٦١

* المصدر: شيماء فالح حسن، تشخيص وتحليل التفاوت في توزيع الدخل– مع إشارة خاصة للعراق للمدة ١٩٧٩– ١٩٩٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص١٢٩ وص٢٠٥.

يلاحظ من الجدول السابق أن وضع الفئة الأولى وبعد تحسن وضعها خلال عقد الثمانينات وحصولها على أكثر من خمس الدخل القومي، انتكاس وضعها وحصولها على أقل من عشر الدخل القومي في عقد التسعينات، أما فئة الـ(٤٠%) الثانية (الطبقة الوسطى)، فيلاحظ ثبات وضعها النسبي حتى بداية الحصار الاقتصادي والذي أدى إلى تراجع كبير في حصتها من الدخل القومي لتقل عن الثلث، وبالعكس فأن الفئة العليا وبعد تراجع حصتها في نهاية عقد الثمانينات لصالح الفئة الأدنى، زادت نسبة استحواذها على حصة أكبر من الدخل القومي مع بداية الحصار الاقتصادي لتصل إلى أكثر من (٦٠%) نهاية عقد الثمانينات، مما يدل على سوء توزيع في الدخل القومي وزيادة فقر المجتمع العراقي بعد بداية عقد التسعينات والحصار الاقتصادي والذي لا زال العراق يعاني من آثاره حتى يومنا هذا.

أما الجدول (٣) فهو يظهر التباين في مستويات المعيشة وتوزيع الدخل القومي بين اريف والحضر في العراق من خلال معامل جيني*.

جدول (٣)**

تطور معامل جيني لقياس التفاوت في الدخل أو الانفاق في الحضر والريف وعموم العراق لسنوات مختارة

السنة	حضر	ريف	عموم العراق
١٩٧٩	٠,٣٥٨	٠,٣٦٩	٠,٣٦٠
١٩٨٤	٠,٣٤٦	٠,٤٠٦	٠,٣٩٨
١٩٨٨	٠,٣٤٩	٠,٣٥٠	٠,٣٥٠
١٩٩٣	٠,٤٤٦	٠,٣٩٩	٠,٤٢٩
١٩٩٨	٠,٥٥٠	٠,٤٧٠	٠,٥٤٠

** شيماء فالح حسن، المصدر السابق، ص وص ١٣٠– ٢٠٦.

يظهر من الجدول (٣) السابق التباين في مستويات المعيشة وتوزيع الدخل القومي بين الريف والحضر في العراق في الفترة ما قبل ٢٠٠٣ من خلال معامل جيني، إذ يظهر أنه في نهاية السبعينات تمتع كل من ريف العراق وحضره بمستويات متقاربة من المعيشة وهذا ما يعكسه تدني قيمة معامل جيني، أما في منتصف الثمانينات ظهر هناك سوء توزيع في الدخل أكبر من الريف، ويلاحظ أن الصورة معكوسة مع بداية عقد التسعينات، إذ يلاحظ أن سوء التوزيع والفقر ازداد في الحضر في حين كان وضع الريف أفضل، أما مع نهاية عقد التسعينات يلاحظ أن التردي في الأحوال المعيشية وزيادة في حدة الفقر قد سادت كل من الريف والحضر لكن الحضر كان بصورة أسوأ من الريف، وقد يعود ذلك إلى عدة عوامل منها اقتصادية وسياسية واجتماعية.

فمن الناحية السياسية اتجهت الدولة لدعم القطاع الزراعي لتوفير بعض احتياجات مفردات البطاقة التموينية التي اعتمدها العراق منذ بداية التسعينات مع فرض الحصار، والتي كان لها سبب رئيس في الحفاظ نسبياً على الأحوال المعيشية للسكان، وقد قاد هذا التوجه إلى تحسن اقتصادي ملحوظ للعاملين في القطاع الزراعي على حساب الموظفين وأصحاب الخدمة المدنية لدى الدولة، والذين انهارت قيمة معاشاتهم الحقيقية، أما من الناحية الاجتماعية فبالتأكيد كان للتكاتف الأسري والعشائري في الريف الأثر الأقوى من هو عليه في المناطق الحضرية[١]، كذلك فأن معامل جيني كان قد سجل ترويا كبيراً في نمط توزيع الدخل ما بين عامي ١٩٨٨ وحتى عام ١٩٩٨ أي لمدة عقد من الزمن في عموم القطر.

* معامل جيني هو مقياس إحصائي لتركز الدخل أو تفاوته بين السكان، وتتراوح قيمته بين (الصفر) في حالة التوزيع المتساوي الممتاز، وبين (الواحد) في حالة التركز الكامل للدخل في يد فرد واحد.

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

– عمرو هشام محمد وعبد الرحمن نجم، ظاهرة الفقر في العراق: الواقع والمعالجات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة، العدد الثامن والعشرون، ٢٠١١، ص٦٤.

٣. ٢. ٢: سياسات تقليل الفقر ودعم التنمية البشرية قبل ٢٠٠٣:

خلال عقد السبعينات من القرن الماضي أتجه نمط توزيع الدخل في العراق باتجاه تصحيح التفاوت واستمر هذا الوضع حتى الثمانينات من القرن الماضي، وارتبط كل ذلك بسياسة موجهة لتحقيق أكبر قدر من العدالة في توزيع الدخل، في حين شهدت فترة التسعينات انحساراً واضحاً وواسعاً في تطبيق تلك السياسات الموجهة للتنمية البشرية.

فرغم ضغوط الحرب العراقية الإيرانية والتي كانت مكلفة على الاقتصاد العراقي بشكل عام وعلى الخدمات المقدمة للفرد العراقي بشكل خاص، إلا أن المؤشرات الاجتماعية في العراق أشرت اتجاهاً لتحسن ثابت، إذ ازدادت حصة الفرد من السعرات الغذائية من (٢٦٧١) سعرة إلى (٣٥٨١) سعرة بين عامي ١٩٧٩– ١٩٨٨، كذلك ارتفع الانفاق الفردي الشهري بأسعار ثابتة حتى عام ١٩٨٤ ليبدأ بعدها بالتراجع، وارتفع الاستهلاك الفردي للمياه الصالحة للشرب ليتضاعف معدله الأصلي من (٣٥م^{٣}) إلى (٧٠م^{٣}) بين العامين ١٩٧٩ و١٩٨٨[١].

كذلك شهدت الخدمات الطبية توسعاً ونمواً في إعداد الأطباء والصيادلة لترتفع النسبة من (٣١) لكل ألف إلى (٤٩) لكل ألف من السكان، وارتفعت أعداد المستشفيات من (١٩٨) إلى (٢٥٦) مستشفى وعدد الأسرة في المستشفيات من (٢٤٨٠٠٠) إلى (٢٨٩٠٠٠) وللمدة ١٩٧٩– ١٩٨٨[٢].

أما فيما يخص القطاع التعليمي فقد أشر تراجعاً مهماً بانخفاض معدلات الالتحاق في الكليات والثانويات من (٨١%) إلى (٧٥%) للفئات العمرية المقابلة، رغم ارتفاع نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية، التي اعتبرت الدراسة الابتدائية إجبارية فيها في تلك الفترة.

أما الحصار الاقتصادي في عقد التسعينات وبداية الألفية الجديدة، فقد قاد إلى تدهور كبير في توفير الغذاء للمواطنين، إذ كان العراق يعتمد على استيراد ثلثي احتياجاته الغذائية وبما قيمته (٣) مليار دولار سنوياً قبل الحصار، وفي ظل الحصار أصبح العراق مجبراً على الاعتماد كلياً على الإنتاج الوطني ذي القدرة المحدودة للقطاع الزراعي لتوفير احتياجات الغذاء للسكان، وقد قاد ذلك فيما بعد إلى انخفاض متوسط الاستهلاك للأفراد بما يقارب الـ(١٠%) من السعرات الحرارية قياساً بما كانوا يستهلكونه خلال العام (١٩٨٨)[٣].

٣. ٣: الفقر في العراق وسياسات معالجته بعد ٢٠٠٣:

٣. ٣. ١: قراءة اجتماعية– اقتصادية لواقع الفقر في العراق:

سعى العراق وما زال يسعى بعد (٢٠٠٣) إلى التخفيف من معدلات الفقر، إذ نفذ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبدعم فني من قبل معهد الدراسات التطبيقية الدولي النرويجي (FAFO) مسحاً واسعاً عن الأحوال المعيشية في العراق، وهو بطبيعته أول مسح شامل يغطي جميع محافظات العراق، وتم إجراء الجزء الأكبر من المسح في نيسان من عام (٢٠٠٤)، وقد شمل المسح (٢١,٦٦٨) أسرة.

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:
– عمرو هشام محمد وعبد الرحمن نجم، المصدر السابق، ص٦٥.
(٢)عمرو هشام محمد وعبد الرحمن نجم، المصدر السابق، ص٦٥
(٣) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:
– شيماء فالح حسن، مصدر سبق ذكره، ص١٧٣.

ويعرف مسح الأحوال المعيشية في العراق بأنه مسح التقييم السريع متعدد المؤشرات للعراق، وهو أداة تستخدم عادة للحصول على معلومات إحصائية بشكل سريع عن الأسر في منطقة أو دولة معينة على أن لا تتوافق هذه الأداة مع المعايير المقبولة من المجتمع الدولي للتقارير الإحصائية[١].

والجدول الآتي يبين مستوى المعيشة على كل الميادين والدليل العام الإجمالي أسر العراق:

جدول (٤)*

دليل مستوى المعيشة على مستوى كل الميادين والدليل العام الإجمالي أسر العراق

الميدان	عدد المؤشرات	الأسر المحرومة%	عدد المجالات
التعليم	٥	٣١,٨	٤
الصحة	٧	٢٠,٧	٥
البنى التحتية	٧	٥٨,٢	٣
المسكن	٥	٢٠,١	٥
محيط المسكن	٩	٤٠,٤	٦
وضع الأسرة الاقتصادي	٩	٥٥,١	٥
الدليل العام لمستوى المعيشة	٤٢	٣١,٢	٢٨

* المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، الجزء الثالث: الملف الإحصائي، بغداد، العراق، ٢٠٠٦، ص٨.

يظهر الجدول السابق السمات الرئيسية للحرمان حسب الميادين التي يتكون منها دليل مستوى المعيشة، إذ بلغ مستوى الحرمان على المستوى الوطني (٣١,٢%)، وكانت أشد نسبة حرمان على مستوى ميدان البنى التحتية إذ بلغ المؤشر ما نسبته (٥٨,٢%)، يتبعه ميدان وضع الأسرة الاقتصادي بنسبة (٥٥,١%)، في حين كانت أقل نسبة حرمان في ميداني المسكن (٢٠,١%) والصحة (٢٠,٧%).

أما على مستوى المحافظات، فمن ناحية تاريخية تباينت محافظات العراق في مستويات المعيشة لأسباب مختلفة في مقدمتها الرعاية الخاصة التي حظيت بها مراكز محافظات معينة كبغداد والبصرة والموصل من قبل الحكومة، ومنذ ثمانينات القرن المنصرم ساهمت عوامل أخرى في توسيع التباين بين المحافظات، منها الموضع الجغرافي للمحافظة بالنسبة لساحة الحروب التي شهدها العراق، والتركيبة الاجتماعية لسكان المحافظات، والطابع السياسي والعشائري في المحافظة، والجدول الآتي يوضح ترتيب المحافظات تبعاً لنسب الحرمان من الحاجات الأساسية حسب الميدان.

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

– عمرو هشام محمد وعبد الرحمن نجم، مصدر سبق ذكره، ص٦٧.

جدول (٥)*

ترتيب المحافظات تبعاً لنسب الحرمان من الحاجة الأساسية حسب الميدان (الترتيب (١) للمحافظة الأقل حرماناً والترتيب (١٨) للمحافظة الأكثر حرماناً)

المحافظة	التعليم	الصحة	البنى التحتية	المسكن	محيط المسكن	وضع الأسرة الاقتصادي	دليل مستوى المعيشة
دهوك	٩	١٢	٢	١٠	٢	١٣	٧
نينوى	٥	١١	٧	٥	٣	١٠	٨
السليمانية	٨	١٨	٣	٨	٦	١١	٩
كركوك	٣	١٤	٤	٢	٤	١	٣
أربيل	٧	٣	١	٦	١	٢	١
ديالى	١٣	١٣	١٤	١٦	١٦	٣	١٤
الأنبار	٦	٥	٦	١	٧	٤	٤
بغداد	١	٤	٥	٣	٩	٨	٢
بابل	١٧	١٦	١٦	١٤	١٨	١٦	١٧
كربلاء	١٤	٧	١٣	١٢	١٥	١٢	١٣
واسط	١٦	١٠	١٠	١٥	١٤	٥	١٢
صلاح الدين	١٢	٦	١٢	٤	٥	٦	٦
النجف	٤	٨	٨	٩	١٢	١٧	١٦
القادسية	١٥	١٥	١٧	١٨	١٣	١٤	١٦
المثنى	١٨	١٧	١٥	١٧	١١	١٨	١٨
ذي قار	١٠	٩	٩	١١	١٧	١٥	١٥
ميسان	١١	٢	١١	٧	١٠	٩	١٠
البصرة	٢	١	١٨	١٣	٨	٧	٥

من تحليل الجدول السابق نجد أن أربيل تتضمن أدنى نسبة حرمان تليها بغداد، ولكن تبقى محافظة بغداد متقدمة بشكل محسوس على محافظة أربيل في كل من ميدان التعليم والمسكن، في حين تتقدم أربيل في ميدان البنى التحتية وميدان وضع الأسر الاقتصادي وميدان محيط السكن، وقد يرجع سبب تقدم محافظة أربيل في ظروف الاستقرار السياسي والأمني مع التركيز على إعمارها باعتبارها عاصمة إقليم كردستان.

* المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصدر سبق ذكره، ص٣٤.

أما محافظة كركوك فقد جاءت في المرتبة الثالثة بين المحافظات علماً أنها حصلت على المرتبة الأولى في وضع الأسرة الاقتصادية، وجاءت محافظة الأنبار في الترتيب الرابع بين المحافظات وحصت على الترتيب الأول في ميدان المسكن، وجاءت محافظة البصرة في الترتيب الخامس وصلاح الدين السادس ودهوك السابعة ونينوى الثامنة والسليمانية التاسعة، وبذلك جاءت محافظات كردستان العراق (اربيل، دهوك، السليمانية) ضمن المراتب العشرة الأولى.

وبالمقابل يلاحظ أن أكثر المحافظات حرماناً، كانت المثنى وترتيبها (١٨)، ثم بابل ترتيبها (١٧)، ثم القادسية ترتيبها (١٦) ثم ذي قار ترتيبها (١٥)، ديالى ترتيبها (١٤)، وكربلاء ترتيبها (١٣)، وواسط ترتيبها (١٢)، والنجف ترتيبها (١١)، وميسان ترتيبها (١٠) على التوالي.

أما الجدول الآتي فيوضح ترتيب حضر وريف المحافظات تبعاً لنسب الحرمان من الحاجات الأساسية حسب الميدان:

جدول (٦)*

ترتيب حضر وريف المحافظات تبعاً لنسب الحرمان من الحاجات الأساسية حسب الميدان (الترتيب (١) الأقل حرماناً والترتيب (٣٦) الأكثر حرماناً)

المحافظة		التعليم	الصحة	البنى التحتية	المسكن	محيط المسكن	وضع الأسرة الاقتصادي	دليل مستوى المعيشة
دهوك	حضر	٤	٦	١	٦	١	٦	١
	ريف	٢٥	٣٢	١٣	٣١	١٥	٣٤	٢٧
نينوى	حضر	٢	٩	٦	٣	٣	١٢	٤
	ريف	٢٨	٣٣	٢٣	٢٣	١٠	٣١	٢٥
السليمانية	حضر	١٥	٢١	٢	١٠	٨	١٩	٩
	ريف	٣٣	٣٦	٢٦	٣٥	٣٦	٣٣	٣٦
كركوك	حضر	٥	١٨	٤	٢	٤	٢	٢
	ريف	٢٦	٣١	٣٤	٢٢	٩	٩	٢٤
أربيل	حضر	١٦	١١	٣	١٤	٢	٥	٦
	ريف	٢٩	٣٠	٢١	٣٢	٢١	٢١	٢٦
ديالى	حضر	٨	١٠	١١	١٨	٢٢	٤	١١
	ريف	٢٢	٢٨	٢٢	٢٩	٣٥	١٤	٢٨
الأنبار	حضر	٣	٤	٥	١	٦	١١	٣
	ريف	٢٠	١٩	١٩	٨	٢٠	٧	٢٠
بغداد	حضر	١	١٢	٦	٩	١٦	١٨	٨

* المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصدر سبق ذكره، ص٣٧.

	ريف	٢٣	٢٦	١٦	٤	١٤	١	١٦
بابل	حضر	١٧	١٧	١٨	١٦	٢٩	٢٣	١٩
	ريف	٢٧	٢٩	٣٠	٢٧	٣٤	٢٩	٣١
كربلاء	حضر	١٩	١٣	١٧	٢٠	٢٦	٢٥	١٨
	ريف	٣٠	٢٢	٢٩	٢٥	٢٥	٨	٢٣
واسط	حضر	١٠	١٥	١٢	١٤	٢٣	١٦	١٢
	ريف	٣٤	٢٥	٢٨	٣٤	٢٧	٣	٣٠
صلاح الدين	حضر	٦	٣	٩	٥	٥	١٠	٥
	ريف	٢٤	١٩	٢٤	١٢	٧	١٣	٢١
النجف	حضر	٩	١٦	٨	١٢	١٧	٢٧	١٣
	ريف	٣١	٢٤	٢٥	٣٠	٣١	٣٥	٣٣
القادسية	حضر	١٢	١٤	٢٠	١٩	١٨	٢٢	١٥
	ريف	٣٥	٣٤	٣٥	٣٦	٢٨	٣١	٣٤
المثنى	حضر	١٤	٧	١٥	١١	١١	٣٠	١٤
	ريف	٣٦	٣٥	٣٢	٣٣	٢٤	٣٦	٣٥
ذي قار	حضر	١١	٨	١٠	١٦	٣٣	٢٦	١٧
	ريف	٢١	٢٧	٣١	٢٤	٣٠	٢٨	٣٣
ميسان	حضر	١٢	١	١٤	٧	١٢	١٧	٧
	ريف	٣٢	٢٣	٣٦	٢٨	٣٢	٢٠	٢٩
البصرة	حضر	٧	٢	٢٧	٢١	١٣	١٥	١٠
	ريف	١٨	٥	٣٣	٢٦	١٩	٢٤	٢٢
الوسط الحسابي								
حضر		٩,٥	١٠,٤	١٠,٥	١١,٣	١٣,٨	١٦,٠	٩,٧
ريف		٢٧,٤	٢٦,٦	٢٦,٥	٢٥,٥	٢٣,٢	٢٠,٩	٢٧,٣

ومن تحليل الجدول (٦) السابق يمكن القول وعند مقارنة نسب الحرمان أن نوع البيئة يلعب بوجه عام دوراً أكبر في تحديد مستوى المعيشة ما تلعبه المنطقة الجغرافية (شمالية، جنوبية، وسطى، ومنطقة بغداد)، إذ نجد أن ريف المنطقة الشمالية هو الأكثر حرماناً، في حين أن حضر هذه المناطق هو ثاني أقل منطقة حرماناً الأمر الذي تسبب في أن يكون التفاوت بين الريف والحضر في المنطقة الشمالية هو الأعلى بين مناطق العراق الأربعة.

وأخيراً وعلى مستوى المناطق، نجد أن بغداد هي الأقل حرماناً بالنسبة لمستويات المعيشة وتبلغ فيها النسبة (٢٠,٤%)، تليها المنطقة الشمالية وتبلغ (٢٣,٩%)، في حين بلغت المنطقة الوسطى (٣٠,٥%) وهي تقترب من المتوسط الوطني للحرمان والبالغ (٣١,٢%)، وأخيراً المنطقة الوسطى الأشد حرماناً وهي وحدها تزيد عن المتوسط الوطني وبلغت فيها نسبة الحرمان (٤٢,٩%).

٣. ٣. ٢: قياس الفقر في العراق:

حاولت الحكومات المتعاقبة في العراق بعد ٢٠٠٣ أن تطور مقياساً لقياس الفقر في العراق، وقد تجلت هذه المحاولات بالتوصل إلى مقياس يلائم طبيعة الوضع الجغرافي والسياسي والاجتماعي والثقافي في العراق وهو (دليل الفقر متعدد الأبعاد)، والذي هو عبارة عن [مقياس جديد للفقر تم تطويره من خلال مبادرة اكسفورد للتنمية البشرية والفقر OPHI، وتم استخدامه على الصعيد العالمي في تقرير التنمية البشرية الدولي منذ عام ٢٠١٠ وحل محل دليل الفقر البشري][(١)]، ويكمل دليل الفقر متعدد الأبعاد مقاييس فقر الدخل ومقاييس الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تحديد تداخل الحرمان الذي يعاني منه الأفراد في أدلة الرفاه الرئيسة، كمستوى المعيشة، والخدمات الأساسية، والصحة، والتعليم، وبعبارة أخرى، يحسب مقياس الفقر متعدد الأبعاد والإنجازات الفردية في مجموعة من المؤشرات، ومن ثم يحسب عدد المؤشرات التي يكون فيها الفرد محروماً وبناءاً على ذلك يعد الفرد في حالة فقر متعدد الأبعاد إذا ما كان محروماً في (٣٣%) من المؤشرات[(٢)].

وهذا الحد يمثل العتبة التي يعد الفرد عندها محروماً، أي أن الفرد إذا ما حرم من (٣٣%) من الاحتياجات الأساسية يعد فقيراً من منظور المقياس متعدد الأبعاد، ولو أننا وسعنا مساحة الحرمان المسموح بها إلى (٤٠%) مثلاً فأن نسبة الفقر تنخفض إلى (٩%) وهذا يعني أن الحد المعتمد (٣٣%) يعد متشدداً نسبياً كي لا يسمح بتراجع المستوى المعيشي عند استهداف نسبة الفقراء، إذ يؤمن هذا الحد ما نسبته (٦٧%) من الاحتياجات الأساسية للفقراء، وفي العراق تم التوصل إلى مشاورات مع فريق مبادرة أكسفورد للتنمية البشرية والفقر إلى شمول دليل الفقر متعدد الأبعاد في العراق إلى خمسة أبعاد على أساس التوافق مع أولويات خطة التنمية الوطنية، وتوفر المؤشرات المطلوبة من نتائج مسح واحد (مسح شبكة معرفة العراق ٢٠١١. IKN) وهي: التعليم، مستوى المعيشة، الخدمات الأساسية، التغذية والصحة، والتشغيل.

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

– وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التقرير الوطني للتنمية البشرية، ٢٠١٤، ص٢٨.

(٢) المصدر نفسه.

مخطط (١)*

أبعاد وأدلة وأوزان الفقر متعدد الأبعاد

الالتحاق بالتعليم الابتدائي (ذكور)	٥%	التعليم والمعرفة
الالتحاق بالتعليم الابتدائي (إناث)	٥%	٢٠% ←
الأمية للذكور	٥%	
الأمية للإناث	٥%	
الدخول	١٠%	مستوى المعيشة
الوحدة السكنية	٥%	٢٠% ←
الاكتظاظ	٥%	
مياه الشرب	٥%	الخدمات الأساسية
الصرف الصحي	٥%	٢٠% ←
جمع القمامة	٥%	
الكهرباء	٥%	
النظام الغذائي الموزون	٥%	التغذية والصحة
السعرات الحرارية المتناولة	٥%	٢٠% ←
جودة الخدمات الصحية	٥%	
بعد الخدمات الصحية	٥%	
البطالة للذكور	٥%	التشغيل
البطالة للإناث	٥%	٢٠% ←
العمالة الناقصة للذكور	٢,٥%	
العمالة الناقصة للإناث	٢,٥%	
العمالة غير المحمية للذكور	٢,٥%	
العمالة غير المحمية للإناث	٢,٥%	

وتأسيساً على ما تقدم يبرز لدينا التساؤل الآتي، من يعاني من الفقر متعدد الأبعاد في العراق؟

تصل نسبة الأفراد الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد في العراق إلى (١٣,٣%) من السكان بافتراض خط عتبة اتفصل بين المحرومين وغير المحرومين (K) يعد بموجبه الفرد محروماً من (٣٣%) من حاجاته الأساسية في مستوى الدخل والتعليم الابتدائي للإناث، والخدمات الصحية، والكهرباء، ومياه الشرب، وهي أكثر مجالات الحرمان التي يعاني منها الفقراء كما تبين من القياس[١].

* المصدر وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التقرير الوطني للتنمية البشرية ٢٠١٤، ص٢٩.

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

- Halim Barakat, Arab Society in the 20th Century, Beirut, Center of Arab Unity studies 2000.

ويبين الشكل الآتي أن تحديد خط الفقر* مهم جداً في تحليل الفقر متعدد الأبعاد خاصة أن نسبة الفقراء تتغير بشك كبير عند الاعتماد على قيمة معينة يتم اختيارها، ومن الممكن أن تدعم معطيات الرسم البياني وضع السياسات التي تستهدف مجموعة معينة من الأفراد الذين يعانون من الفقر الشديد.

شكل (١)**

الحد الفاصل بين الفقير وغير الفقير في الفقر متعدد الأبعاد

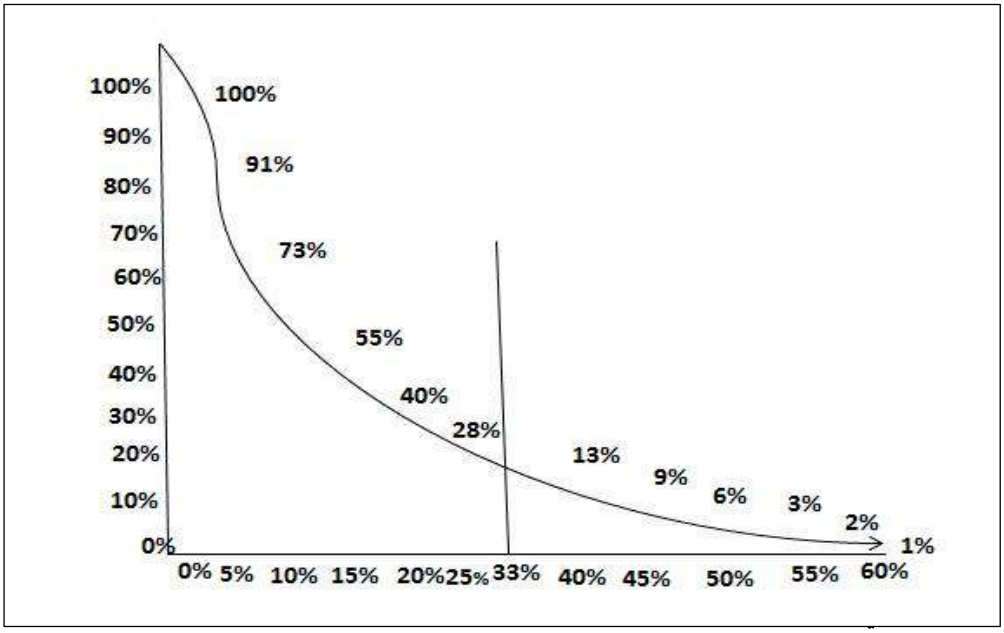

جدول (٧)*

دليل الفقر متعدد الأبعاد حسب المحافظات لسنة ٢٠١١

الترتيب حسب دليل الفقر متعدد الأبعاد	نسبة السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد (%)	متوسط الحرمان للفقر	نسبة السكان الذيم يعانون من الفقر المعدل (%)	التوزيع النسبي للفقر متعدد الأبعاد جغرافياً (%)
السليمانية	٠,٠١٤	٠,٤٠٨	٠,٠٠٦	٠,٥٣
أربيل	٠,٠٣٣	٠,٣٩٣	٠,٠١٣	١,٠٧
بغداد	٠,٠٤٣	٠,٤٣٤	٠,٠١٨	١,٧٩
كركوك	٠,٠٦٢	٠,٤٢٦	٠,٠٢٦	٢,١٦
دهوك	٠,٠٨٤	٠,٤١٤	٠,٠٣٥	٣,١٨
بابل	٠,٠٩٩	٠,٤٣٦	٠,٠٤٣	٣,٣٣
ديالى	٠,١١٢	٠,٤٠٧	٠,٠٤٦	٣,٤٦
كربلاء	٠,١٢٩	٠,٤٦٢	٠,٠٦٠	٤,١٣
النجف	٠,١٤٠	٠,٤٦٣	٠,٠٦٥	٤,٣٨

* يقاس خط الفقر في العراق وفق النتائج العامة لقياس الفقر في العراق لعام ٢٠١٣ وفقاً للمعادلة الآتية:
خط الفقر= كلفة تغطية الحاجات الغذائية الأساسية+ كلفة تغطية الحاجات الأساسية غير الغذائية.

الأنبار	٠,١٤٢	٠,٤٣٠	٠,٠٦١	٤,٦٤
صلاح الدين	٠,١٤٥	٠,٤٣٣	٠,٠٦٣	٥,٠٢
البصرة	٠,١٧٩	٠,٤٥٠	٠,٠٨١	٦,١٤
المثنى	٠,١٩٢	٠,٤٣٠	٠,٠٨٢	٦,٤٤
القادسية	٠,٢٢٦	٠,٤٧٩	٠,١٠٨	٧,٥٨
نينوى	٠,٢٣٢	٠,٤٥٣	٠,١٠٥	٨,٥٥
ذي قار	٠,٢٩٨	٠,٤٤٨	٠,١٣٤	٩,٨٦
واسط	٠,٢٩٨	٥,٤٥١	٠,١٣٤	١٢,٩٠
ميسان	٠,٣٠٤	٠,٤٨٩	٠,١٤٩	١٤,٨٦
إقليم كردستان	٠,٠٨٣	٠,٤٠٧	٠,٠١٥	٣,٧٨
العراق	٠,١٣٣	٠,٤٤٨	٠,٠٦٠	١٠٠,٠٠

* المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات مسح شبكة معرفة العراق ٢٠١١- IKN.

إذ يتم احتساب العمود الأول من حاصل قسمة عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد على مجمل السكان، أما العمود الثاني فيتم احتسابه من خلال متوسط شدة الحرمان للفرد الفقير، والعمود الثالث يبين مدى انتشار الفقر متعدد الأبعاد معدل حسب شدة حالات حرمان الأفراد، أما العمود الرابع والأخير فيحدد نسبة السكان بفقر متعدد الأبعاد في المحافظات.

٣. ٣. ٣: سياسات معالجة الفقر في العراق بعد ٢٠٠٣:

كانت من أهم وأبرز النتائج التي توصل لها مسح أجراه البرنامج العالمي للغذاء في العراق (٢٠٠٣) تحت مسمى (الأمن الغذائي في العراق) والذي شمل (١٦) محافظة من مجموع محافظات العراق والبالغة (١٨) محافظة، ومن أبرز تلك النتائج[١]:

١- تعاني نسبة (١١%) من الأسر من الفقر المدقع، و(٤٣%) من الفقر، وتشكل الطبقة المتوسطة ما نسبته (٤٤%)، والطبقة الميسورة (٢%) فقط، أي أن نسبة (٥٤%) المتبقية من مجموع الأسر تقع كلها دون خط الفقر.

٢- الفقر ظاهرة ريفية إلى حد بعيد، إذ يشكل أرباب الأسر الساكنين في الريف ما نسبته (٥٥,٨%) من أرباب الأسر المعوزين، و(٤٨,٦%) من الفقراء و(٣٩,٥%) من أبناء الطبقة المتوسطة و(٠٣٨,٢%) من أبناء الطبقة الميسورة، وفي المناطق الريفية لا يملك الفقراء المعوزون إلا أصولاً محدودة بما فيها الأرض، وساهمت عوامل أخرى في إفقار هذه الطبقة منها ضعف الاقتصاد، وقلة فرص العمل، وشبه غياب تام لنظام القروض أو خدمات التأمين.

٣- لا شك أن التفاوت صارخ في معدلات انتشار الفقر بين المناطق، إذ سجلت محافظة نينوى أعلى معدلات الفقر المدقع بواقع (٢٣%)، أي زهاء ضعف المعدل الوطني، تليها ذي قار بنية (١٧%) وكربلاء (١٦%).

٤- ترتفع نسبة الفقر في العراق بين النساء، فنسبة (٢٨%) من الأسر التي تترأسها امرأة تعاني من الفقر المدقع، بينما ينخفض هذا الرقم إلى أكثر من النصف (١٣,٤%) في الأسر التي يترأسها رجل.

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح للتطورات الاقتصادية ٢٠٠٤- ٢٠٠٥، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥، ص٦٧.

٥- ارتفاع معدلات البطالة في العراق بصورة عامة، وتتفاقم خطورة هذه المشكلة في الأسر المعوزة، إذ يعاني زهاء (٥٠%) من كبار السن في الأسر المعوزة (١٦- ٦٠ سنة) من البطالة، و(٨٠%) منهم من النساء.

٦- تشكل الأمية أحدى الخصائص الرئيسية للمعوزين والفقراء، ويعاني من الأمية (٤٠%) من الكبار في الأسر المعوزة و(٣٠%) من الكبار في الأسر الفقيرة.

٧- يرتبط الفقر ارتباطاً وثيقاً بالتعليم، فالأسر التي لم تحصل إلى على التعليم الابتدائي كمستوى أقصى تشكل (٨٢,٢%) من الأسر المعوزة، و(٧٢,٨%) من الأسر الفقيرة و(٦٢,١%) من الأسر في الطبقة المتوسطة الدخل و(٦٠,٨%) من الأسر الميسورة.

٨- تعاني نسبة (٣٦%) من جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة وخمس سنوات والذين يعيشون في أسر معوزة من سوء التغذية المزمن، بينما يبلغ المعدل الوطني للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية المزمن وينتمون إلى هذه الفئة العمرية (٢٧,٦%).

وتأسيساً على ما سبق يتضح وبشكل جلي مدى الصعوبات والتحديات التي واجهت جميع الحكومات التي تشكلت بعد (٢٠٠٣)، ولمواجهة تلك التحديات والصعوبات كان يجب انتهاج استراتيجية عراقية وطنية ذات رؤية مستقبلية تقع على عاتقها مسؤولية تحقيق هدف تخفيف الفقر والقضاء عليه في العراق، وقد تم تشكيل لجنة عليا لسياسات التخفيف من الفقر في (٢٤/ ٩/ ٢٠٠٩) من خلال عقد اتفاقية بين العراق والبنك الدوي مكونة من وزارات عديدة وأعضاء مجلي نواب وحكومة إقليم كردستان، إذ تم الاتفاق على تنفيذ أربع مراحل، وهي توفير قاعدة بيانات حول مؤشرات الفقر والهدف منها هو التخفيف من حدة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكانت نتيجة تلك الاتفاقية هو السعي لتخفيض معدل الفقر المتوقع بنسبة (٣٠%) أي من (٢٢,٩%) عام (٢٠٠٧) إلى (١٦%) عام (٢٠١٥)[١].

ومن الجدير بالذكر أن النمو وحده يعد أداة قليلة الفعالية في تخفيف حدة الفقر، إذ أثبتت بحوث تجريبية كثيرة أن النمو وحده لا يؤثر عموماً في إعادة التوزيع، وان أي برنامج لتخفيف حدة الفقر في أي بلد يتطلب تعزيزاً ودعماً لسياسات إعادة التوزيع، واعتماد سياسة نمو تتخذ من الانصاف أساساً لها وتكون على رأس الأولويات لأي سياسة عامة تهدف لإعادة التوزيع، كما ويعد الهيكل الاقتصادي لأي بلد العامل الأهم والمؤثر في استراتيجية لإعادة التوزيع، ويتوقف هذا الهيكل على مستوى التنمية والذي هو عبارة عن مجموعة من العوامل المؤثرة في عمليات الإنتاج الوطني، وثروات الفئات الاقتصادية والاجتماعية، والضرائب المباشرة وغير المباشرة على المداخيل والأصول، والأسعار التي تسدد لقاء السلع والخدمات، والمدفوعات التحويلية (النفقات التحولية)، وهذه العناصر في نظام التوزيع هي شروط أولية تحدد نطاق سياسات إعادة التوزيع، وفي سياق تحليلي، يمكن إيجاز شروط تنفيذ سياسات إعادة التوزيع وتخفيف معدلات الفقر بالإطار الرياضي الآتي[٢]:

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التقرير الوطني التحليلي للأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠١٠، ص٦.

(٢) لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسي، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الأسكوا ٢٠٠٥- ٢٠٠٦، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٦، ص١٠٣.

$$Y= (T- V) + WK = S + P_q _____ 11$$

حيث أن:

Y= دخل الأسرة

T= الضرائب التصاعدية على الدخل والثروة

V= يرمز إلى المدفوعات المحولة، بما فيها تعويضات البطالة، ومعاشات التقاعد، ومستحقات الأطفال، وتعويضات المعوقين.

W= يرمز إلى موجه معدلات الإيرادات، بما فيها الحد الأدنى للأجور، وإعانات الأجور المتدنية، وأنظمة سوق العمل، وخطط العمالة في القطاع العام.

K= يرمز إلى موجه الأصول بما فيها رأس المال البشري، والإصلاح الزراعي والتعليم.

S= مدخرات الأسرة

P= موجه أسعار السلع والخدمات

q= موجه كميات تلك السلع والخدمات

في المعادلة السابقة، يمكن أن تحقق سياسات الضرائب (T) والنفقات التحويلية (V) توزيعاً ثانياً وثالثاً أكثر إنصافاً من التوزيع الأول، وخاصة إذا كان القطاع النظامي قوياً، وتشير جميع الأدلة التجريبية إلى أن أجور القطاع النظامي وحصصه في الأرباح تزداد مع تقدم مستوى التنمية، كذلك فأن هياكل اقتصادية معينة تسمح بالاستخدام الفعال للضرائب في إعادة التوزيع، وتنطبق هذه الحالة على البلدان متوسطة الدخل وبنسبة قليلة على بعض البلدان منخفضة الدخل، وهذا ويمكن إعادة توزيع الإيرادات الضريبية من خلال برامج تخفيف حدة الفقر، أن لم يكن عبر الدفوعات التحويلية (النفقات التحويلية التي من ضمنها إعانات الفقراء).

أما المتغير الآخر في المعادلة السابقة (WK) والذي يعبر بشقيه عن التدخلات الهادفة إلى تغيير توزيع الدخل المكتسب، فهي تغير نتائج السوق وتكون عادة ذات فعالية أكبر في البلدان متوسطة الدخل، ومع أن التدخل الأكثر شيوعاً هو سياسة الحد الأدنى للأجر، فهناك سياسات أخرى كثيرة لتحسين المداخيل المكتسبة من العمل، ومن السياسات الأخرى هي خطط العمالة في القطاع العام، والإعانات الضريبية للمؤسسات بهدف تحسين وضع العمال ذوي الأجر المنخفض.

ويستبعد أن تكون أي من هذه السياسات ذات فعالية في البلدان منخفضة الدخل، نظراً إلى مشاكل التنفيذ على صعيد الحد الأدنى للأجر، والصعوبات التي تواجه خطط العمالة، والأثر المحدود للإعانات المقدمة للعمال.

أما المتغير (Pq) في المعادلة السابقة، فهو يعبر بشقيه عن التدخلات التي تؤثر بشكل مباشر على الأسعار والحصول على السلع والخدمات، وهي يمكن أن تكون أدوات فعالة في تخفيف حدة الفقر، فالإعانات التي تقدم لسلع أساسية مختارة لا تتطلب استهدافاً، بل تتطلب تحديد السلع التي تثقل كاهل الفقراء في الانفاق، مما يتطلب ميزات إدارية، ومع أن برامج التكييف تشترط عادة وقف هذه الإعانات لأسباب تتعلق بكفاءة التخصيص والعبئ الإضافي الذي تفرضه على الموازنة العامة للدولة، إلا أن قواعد منظمة التجارة العالمية لا تفرض قيوداً مماثلة ما دامت الإعانات لا تميز بين المنتجات المحلية والواردات.

وفي الحقيقة فأن مشاكل الفقر والفقراء عديدة ومتشابكة، تبدأ بانخفاض مستوى المعيشة والدخل، وتدني مستويات الصحة والتعليم، وعدم تمكين الفقراء والتمييز بين الجنسين، وتفشي البطالة وتركزهم في أحزمة فقر ضمن

مناطق لا تصلح للحياة الإنسانية الكريمة، أضف إلى كل ذلك غياب الفقراء عن المشاركة السياسية في البلد وغيرها من المشاكل التي لا يتسع ذكرها في هذا البحث.

ويمكن القول أن الأدوات المستخدمة في معالجة الفقر قد تختلف باختلاف المستوى الاقتصادي للبلد، فما يصح في بلد متقدم اقتصادياً قد لا ينجح في بلد متوسط أو منخفض الدخل، والجدول الآتي يوضح أهم الأدوات الناجحة في حالة كل بلد.

جدول (٨)*

فاعلية أدوات إعادة التوزيع حسب فئات البلدان

أداة إعادة التوزيع	إعادة توزيع الدخل والأصول الحالية (البلدان متوسطة الدخل)	سياسة إعادة التوزيع مع النمو (البلدان الأخرى متوسطة الدخل ومعظم البلدان منخفضة الدخل)
الضرائب التصاعدية	نعم	نعم في حالة بعض البلدان
المدفوعات التحويلية	نعم	نعم في حالة بعض البلدان
الإعانات الاستهلاكية	نعم	نعم
الاستثمار العام	نعم	نعم
التعليم والصحة	نعم	نعم
البنية التحتية والأشغال العامة	نعم	نعم

* المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الأسكوا ٢٠٠٥– ٢٠٠٦، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٦، ص١٠٤.

يتضح من الجدول السابق أن في حالة البلدان متوسطة الدخل المصنفة في فئة (إعادة التوزيع)، يشكل توزيع المداخيل والأصول المالية الوسيلة الأكثر فعالية والأسلوب الأكثر جدوى لتخفيف حدة الفقر، أما في حالة البلدان الأخرى (المتوسطة ومعظم البلدان منخفضة الدخل) والمصنفة في فئة (إعادة التوزيع مع النمو) تكون تدابير المداخيل والأصول المالية أقل جدوى، والعراق يصنف ضمن الدول متوسطة الدخل لكن ضمن فئة المنخفض في هذا الحقل، لذا يمكن القول أن حالة العراق أقرب ما تكون للبلدان الواردة في العمود الأخير من الجدول (٨).

ومع أن تنفيذ برنامج إعادة التوزيع لا يخلو من التحديات، فيجب عدم المبالغة في تقييم حجم هذه التحديات، إذ أنه قد لا تكون هذه التحديات أصعب من المشاكل الناجمة عن تنفيذ سياسات اقتصادية أخرى، لذا فرغم العوائق التي تواجهها ستراتيجية النمو التي تتسم بإعادة التوزيع، فأن تنفيذ هذه الستراتيجية تحقيقاً للتخفيف حدة الفقر مع وجود ثغرات أفضل من التلكؤ وعدم التنفيذ بحجة وجود ثغرات.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

١- من خلال كل ما تقدم يبدو أن ظاهرة الفقر في العراق خلال حقبتي السبعينات والثمانينات كانت محدودة وتشمل ما يقارب خمس السكان أو أقل دون خط الفقر، وكانت ظاهرة الفقر تسير نحو الانحسار التدريجي بفعل السياسات الاقتصادية التي كانت متبعة في حينه والتي كانت تدعم الكثير من مجالات الحياة سواء على المستوى الصحي أو الغذائي أو التعليمي أو غيرها من المجالات الأخرى، ألا أنه حرب الثمان سنوات وما أفرزته من اختلالات هيكلية على المستوى الكلي للاقتصاد وصعود طبقات معينة من المجتمع مستفيدة من تلك الأوضاع، وشح الموارد المالية نتيجة لانخفاض كل من صادرات النفط وعائداته كل ذلك أدى إلى تزايد معدلات الفقر وتفاقمه.

أما عقد التسعينات فقد شكل نكسة كبرى لجهود محاربة الفقر، إذ قاد الحصار الاقتصادي إلى تراجع مستوى معيشة الفرد العراقي، وازدياد رقعة الفقر بين المواطنين وتآكل الطبقة الوسطى التي كانت تشكل نسبة مهمة في المجتمع العراقي حتى نهاية الثمانينات (إذ قدر معامل جيني بـ ٠,٥٤ عام ١٩٨٨ بعد أن كان حوالي ٠,٣٦ في نهاية السبعينات).

٢- لا يزال هناك تباين في تحديد مفهوم الفقر من الناحية النظرية، فهناك من يذهب في تعريف الفقر ويرجعه إلى عوامل مالية بحتة (نقص في الدخل أو الاستهلاك)، وهناك من يعرفه بأنه ظاهرة تنشأ لضعف الناتج وليس الدخل (قياس الفقر وفقاً للأوجه غير الاقتصادية للرفاه) مثلاً حصة الفرد من الصحة، التعليم، الصرف الصحي... الخ، وهناك من ينظر إلى الفقر بكونه ظاهرة مركبة (الحرمان من القدرات الأساسية) من خلال قياس مدى التقدم في التنمية البشرية والتراجع في دليل الفقر البشري للمجتمع.

٣- من خلال الجداول والبيانات الموضحة في الدراسة يتبين أن:

أ- ظاهرة الفقر ريفية إلى حد بعيد.

ب- التفاوت في معدلات انتشار الفقر واسع جداً بين المناطق فنجد مثلاً أن نسبة السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد في السليمانية هي (٠,٠١٤%) في حين أن تلك النسبة تزداد في مناطق مثل نينوى وواسط إلى (٠,٢٩٨%).

ج- يكثر انتشار الفقر في العوائل التي تعيلها النساء، فالأسر التي تترأسها امرأة هي عموماً أفقر من تلك التي يترأسها الرجال.

د- يرتبط الفقر ارتباطاً وثيقاً بالأمية، فمعدلات الأمية بين أرباب الأسر المعوزة أعلى بكثير من المعدل الوطني.

٤- تلعب العديد من العوامل دوراً حاسماً في رسم سياسات الحد من ظاهرة الفقر ومعالجة ظاهرة تركز الثروة بأيدي الأفراد وعدم الإنصاف في توزيع الدخل القومي، ومن أهم هذه العوامل الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي يتبناها البلد، والهيكل الاقتصادي القائم، ومستوى التنمية الاقتصادية المتحقق، نوع الحكم القائم في البلد وتوجهاته ورؤيته الاستراتيجية لمكافحة ظاهرة الفقر وهذا ينطلق من طبيعة التعاريف والمفاهيم التي تتبناها المؤسسات والمنظمات العاملة في البلد.

٥- من خلال بيانات الدراسة يتضح أن من أبرز عوامل مفاقمة ظاهرة الفقر في العراق وخصوصاً بعد ٢٠٠٣، هي أعمال العنف التي شهدها البلد وخصوصاً في عام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، ناهيك عن ازدياد الهجرة القسرية داخل وخارج العراق، واضطرار العديد من المواطنين إلى ترك منازلهم والهرب إلى خارج البلد مما أدى بالنتيجة إلى استنزاف

مدخراتهم أو اللجوء إلى الاقتراض أو بيع الممتلكات، وهذه الظاهرة قادت إلى أن يزداد الفقير فقراً (تعميق ظاهرة الفقر).

٦- من نتائج المسوحات المتحصل عليها من قبل بعض الجهات مثل الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تبين أن هناك حرماناً على مستوى الأسر العراقية وصل بشكل عام إلى (٣١,٢%)، وكانت من بين أسوء الميادين التي كانت الأسر تعاني من الحرمان فيها هي البنى التحتية وميدان وضع الأسرة الاقتصادي إذ تجاوزت نسب الحرمان فيها النصف تقريباً، أما أقل الميادين حرماناً فقد كانت المسكن والصحة إذ بلغت بحدود الخمس، أما على مستوى المحافظات فقد كانت أربيل هي الأقل حرماناً تليها بغداد ثم كركوك فالأنبار فالبصرة وصلاح الدين، أما المحافظات الأسوء فقد كانت المحافظات الجنوبية عموماً باستثناء البصرة مضافاً لها ديالى التي جاءت بالمرتبة (١٤) تليها ذي قار (١٥) والقادسية (١٦) وبابل (١٧) وأخيراً المثنى (١٨).

ثانيا: التوصيات:

١- إعادة النظر بالتشريعات والقوانين خصوصاً تلك التي لها علاقة بتوزيع وإعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات المعدمة والفقيرة، إذ ومن أجل إنجاح أي إطار اقتصادي كلي يسعى للإنصاف لابد من تحقيق ثلاثة أهداف:

أ- تحقيق معدل نمو يفوق بكثير معدل الزيادة السكانية.

ب- تخفيف التقلبات في النمو.

ج- توجيه النمو نحو مسار أكثر إنصافاً.

ويمكن استخدام آليات مختلفة لإعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع، منها إصلاح النظام الضريبي مثلاً الاعتماد على الضرائب التصاعدية للدخل، وإعادة هيكلة الضرائب على الملكية، وإدخال ضرائب تقديرية معتدلة.

٢- البدء بشكل جدي وحقيقي بتصميم وإتباع سياسات شأنها تمكين الطبقات الفقيرة، وربط تلك السياسات بالإصلاح السياسي الحقيقي، إذ لا يمكن تطبيق سياسات تمكين الفقراء بدون وجود إرادة سياسية حقيقية لتطبيقها.

٣- من أجل تخفيف حدة الفقر لابد من ان تعمل الحكومة العراقية بشكل جدي وسريع على إعادة الأمن والأمان وإيجاد حول سريعة لمشاكل المهجرين داخل وخارج العراق.

٤- تشجيع وتمويل المشاريع الصغيرة كأداة وأسلوب للتخفيف من معدلات البطالة وتشجيع القطاع الخاص والابتعاد عن ثقافة الوظيفة العامة.

٥- إعادة النظر بنظام شبكة الحماية الاجتماعية مع الأخذ بنظر الاعتبار إبقاء الدعم ولكن في نطاق مستحقيه، والتحقق من أسماء وأشخاص وظروف المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية بصورة دورية، كنوع من الحماية وتوفير الأمان للفقراء المستحقين والتقليل من حالات الفساد المالي والإداري والهدر في هذا المجال.

٦- إعادة النظر بالدعم المقدم من خلال البطاقة التموينية التي باتت تعتبر صمام الأمان للسوق العراقي من المتلاعبين بأقوات المواطنين، وتصميم تلك البطاقة لتستهدف الفئات الفقيرة حقاً وإعطاء خيارات لمن يرغب باستبدالها بأموال نقدية، وغيرها من المعالجات التي يمكن ان تخفف الأعباء المالية على الخزينة العامة للدولة وتقلل من حالات الهدر والفساد المالي.

٧- الاهتمام بمؤشرات رصد ظاهرة الفقر في العراق وخاصة خط الفقر الوطني، وذلك من خلال دعم جهود إطلاق تقارير التنمية مما يعطي مؤشر جيد للاهتمام بمحاربة ظاهرة الفقر ودعم التنمية الاقتصادية والبشرية.

المصادر

أولا: المصادر العربية:

١- ابن منظور، لسان العرب، المجلد التاسع، دار الحديث، ٢٠٠٣,

٢- الطيب لحيلح ومحمد جصاص، الفقر... التعريف ومحاولات القياس، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، العدد السابع، ٢٠١٠,

٣- المعهد العربي للتخطيط، الفقر: مؤشرات القياس والسياسات، الكويت، ٢٠٠٣.

٤- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٤- ٢٠٠٥، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥.

٥- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الأسكوا ٢٠٠٥- ٢٠٠٦، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٦.

٦- بيانات مسح شبكة معرفة العراق، IKN، ٢٠١١,

٧- خالقي علي، علاقة التنمية البشرية بجهود محاربة الفقر لدى المنظمات الدولية، دراسة منشورة على موقع : www.kantakji.com.

٨- سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة للوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيت النهضة، ٢٠٠٨.

٩- شيماء فالح حسن، تشخيص وتحليل التفاوت في توزيع الدخل- مع إشارة خاصة للعراق للمدة ١٩٧٩- ١٩٩٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٩.

١٠- عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، القاهرة، لا توجد سنة طبع.

١١- علي عبد القادر علي، انتشار الفقر وأثره على إضعاف النساء في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٥,

١٢- علي عبد القادر علي، برنامج التكييف الهيكلي في السودان، مركز البحوث العربية، القاهرة، ١٩٩٤,

١٣- علي عبد القادر علي، الفقر: مؤشرات القياس والسياسات، معهد التخطيط القومي، الكويت، ٢٠٠٣.

١٤- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.

١٥- عمرو هشام محمد وعبد الرحمن نجم، ظاهرة الفقر في العراق: الواقع والمعالجات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة، العدد الثامن والعشرون، ٢٠١١,

١٦- محمد الجواهري، علم الاجتماع التطبيقي، دار المعرفة الجامعية، بدون سنة طبع.

١٧- محمد حسين باقر، قياس الفقر في التطبيق، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٧,

١٨- محمد محمود الإمام، السياسة الاقتصادية الكلية وآثارها التوزيعية ومكافحة الفقر، سلسلة أوراق بحثية، معهد التخطيط القومي، مصر، ١٩٩٦.

٢٠- وزارة التخطيط، اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر في العراق، النتائج العامة لقياس الفقر في العراق، بغداد، ٢٠١٣,

٢١- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وحدة المعلومات، نتائج الدورة التدريبية حول قياس الفقر متعدد الأبعاد، مبادرة اكسفورد للفقر والتنمية البشرية، ٢٠١٣,

٢٢- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، الجزء الثالث: الملف الإحصائي، بغداد، العراق، ٢٠٠٦.

٢٣- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التقرير الوطني للتنمية البشرية، ٢٠١٤.

٢٤- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التقرير الوطني التحليلي للأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠١٠.

Sources

First: Arabic sources:

1- Ibn Manzoor, Lisan Al-Arab, Volume Nine, Dar Al-Hadith, 2003.
2- Al-Tayeb Laheleh and Mohamed Jassas, Poverty... Definition and Attempts to Measure, Journal of Economic and Administrative Research, University of Mohamed Khedir Biskra, Faculty of Economic Sciences and Management, Algeria, No. 7, 2010.
3- The Arab Planning Institute, Poverty: Measurement Indicators and Policies, Kuwait, 2003.
4- Economic and Social Commission for Western Asia, Survey of Economic and Social Developments 2004-2005, United Nations, New York, 2005.
5- Economic and Social Commission for Western Asia, Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2005-2006, United Nations, New York, 2006.
6- Data of the Iraq Knowledge Network Survey, IKN, 2011.
7- Khaliqi Ali, The relationship of human development to efforts to combat poverty in international organizations, a study published on the website: www.kantakji.com.
8- Salem Tawfiq Al-Najafi and Ahmed Fathi, Macroeconomic Policies and Poverty, with Special Reference to the Arab World, First Edition, Center for Arab Unity Studies, Al-Nahda House, 2008.
9- Shaima Faleh Hassan, Diagnosis and Analysis of Inequality in Income Distribution - with special reference to Iraq for the period 1979-1998, unpublished doctoral thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad, 1999.
10- Abdullah Atwi, Population and Human Development, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, there is no year of publication.
11- Ali Abdel Qader Ali, The Spread of Poverty and its Impact on the Vulnerability of Women in Arab Countries, Arab Planning Institute, Kuwait, 2005.
12- Ali Abdel Qader Ali, The Structural Adjustment Program in Sudan, Arab Research Center, Cairo, 1994.
13- Ali Abdel Qader Ali, Poverty: Measurement Indicators and Policies, Institute of National Planning, Kuwait, 2003.
14- Abd al-Razzaq al-Faris, Poverty and Income Distribution in the Arab World, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2001.
15- Amr Hisham Muhammad and Abdul Rahman Najm, The Poverty Phenomenon in Iraq: Reality and Treatments, Iraqi Journal of Economic Sciences, the ninth year, the twenty-eighth issue, 2011.
16- Muhammad Al-Jawahiri, Applied Sociology, University Knowledge House, without a year of printing.
17- Muhammad Hussein Baqer, Measuring Poverty in Application, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), United Nations, New York, 2007.

18- Muhammad Mahmoud Al-Imam, Macroeconomic Policy and its Distributive Effects and Combating Poverty, a series of research papers, Institute of National Planning, Egypt, 1996.
19- Ministry of Planning, Technical Committee for Poverty Alleviation Policies in Iraq, General Results of Poverty Measurement in Iraq, Baghdad, 2013.
20- Ministry of Planning, Central Agency for Statistics and Information Technology, Information Unit, Results of the Training Course on Measuring Multidimensional Poverty, Oxford Poverty and Human Development Initiative, 2013.
21- Ministry of Planning, Central Agency for Statistics and Information Technology and United Nations Development Programme, Map of Deprivation and Standards of Living in Iraq, Part Three: Statistical File, Baghdad, Iraq, 2006.
22- Ministry of Planning, Central Agency for Statistics and Information Technology, National Human Development Report, 2014.
23- Ministry of Planning, Central Agency for Statistics and Information Technology, National Analytical Report of the Millennium Development Goals, 2010.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1−Blandine Destremau and pierre Salama, poverty measure and analysis, France university, paris, 2002.
2- Halim Barakat, Arab Society in the 20th Century, Beirut, Center of Arab Unity studies 2000.
3- Foster Greer and Thorn beck (1984): A class of Decomposable poverty Measures, Econometrica.
4- Michael Lipton & Martin Ravallion, Poverty and Policy, The World bank, 1993.
5- Mathieu Clement, Dynamic and lysis poverty of Russie, Center for Economic development, Manchester university, London, 2008.
6- PNUD, Human development International Report, 1997, Economics, Paris, 1997.
7- PNUD, International repport for development human, 1990.
8- Sere Dagostion and Nicole Dunert, The poverty, Bread edition, France, 2008.
9- The United Nations, Poor development Programe, The seconde national report of human development, 1997.
10- World bank Survay, www.world bank.org.